

موقف الصحابة من أبي هريرة :

ذكر إبراهيم بن سيار النظام أبا هريرة فقال : أكذبه عمر وعثمان وعليّ وعائشة (١) رضوان الله عليهم أجمعين .

— وقال بشر المريسي عن عمر بن الخطاب أنه قال : (أكذب المحذّثين أبو هريرة) (٢) .

— وقال الأستاذ أحمد أمين : وقد أكثر بعض الصحابة من نقده —

أبي هريرة — على الإكثار من الحديث عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وشكوا فيه ، كما يدل على ذلك ما روى مسلم في صحيحه أن أبا هريرة قال : (إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثّر الحديث عن رسول الله . .) وفي حديث آخر : (يقولون إن أبا هريرة قد أكثر . .) (٣) .

— وقال عبد الحسين شرف الدين : (أنكر الناس على أبي هريرة واستفظعوا حديثه على عهد . . وحسبك أن في مكذبيه عظماء الصحابة . .) (٤) . ثم قال :

(وبالجملّة فإن إنكار الأجلاء — من الصحابة والتابعين) — عايبه وآتهمهم إياه مما لا ريب فيه ما تورع منهم عن ذلك أحد حتى مضوا لسبيلهم ، وإنما تورّع الجمهور ممن جاء بعدهم إذ قرروا القول بعدالة الصحابة أجمعين أكتعين أبصعين ، ومنعوا من النظر في شئونهم ، وجعلوا ذلك من الأصول المتبعة وجوباً ، فاعتقلوا العقول بهذا ، وسملوا العيون ، وجعلوا على القلوب أكسنة . وعلى الأسماع وقرأ ، فإذا هم « صم بكم عمى فهم لا يرجعون » (٥) .

(١) انظر تأويل مختلف الحديث ص ٢٧ .

(٢) رد الدارمى على بشر المريسي : ١٣٢ .

(٣) فجر الإسلام : ٢١٨ .

(٤) أبو هريرة : ٢٦٢ — ٢٦٤ .

(٥) البقرة : ١٨ .

حاشا أئمة أهل البيت عليهم السلام فإنهم أنزلوا الصحابة حيث أنزل الصحابة أنفسهم . فرأيهم في أبي هريرة لم يعد رأى على وعمر وعثمان وعائشة ، وتبعهم في هذا شيعتهم كافة : القدماء منهم والمتأخرون ، من عهد أمير المؤمنين إلى يومنا هذا ، ولعل جل المعتزلة على هذا الرأى . قال الإمام أبو جعفر الإسكافي ما هذا نصه : وأبو هريرة مدخول عند شيوخنا غير مرضى الرواية (قال) ضربه بالدرة . وقال : قد أكثرت من الرواية فأحر بك أن تكون كاذباً على رسول الله صلى الله عليه وسلم . . (١) .

— رأى أبي ريثة : أورد أبو ريثة بعض الأقوال السابقة ، وساق بعض استدلالات الصحابة على أبي هريرة . واستشهد بفقرات لجولدتهبر (و شرنجر) ، وسرد أقوالاً مختصرة لبعض ما دار بين الصحابة وأبي هريرة ليكون من ذلك رأيه في أبي هريرة ويجعله أول راوية أنهم في الإسلام (٢) .

مما سبق تبين لنا الشبه التي أوردها بعضهم على موقف الصحابة من أبي هريرة ، وقد ساقوا تلك الشبه من غير أن يبينوا لنا أسبابها ، وإن يبين بعضهم ذلك فإنما يحمل الحادثة على غير محلها .

لذلك سأبين موقف الصحابة من أبي هريرة وحديثه ، وقد اضطرر إلى ذكر بعض الأحاديث والأخبار التي دارت بينهم ، أو اختلفوا من أجلها ، لاكشف عن حقيقة أمرهم من راوية الإسلام ، ولا بد لي أن أشير إلى أن الصحابة لم يقفوا من أبي هريرة موقفاً خاصاً كما أنهم لم ينظروا إليه من زاوية معينة ، أو بمنظار الشك والريبة . ولن أطيل بأكثر مما يحده المقام ويقتضيه البحث .

(أ) أبو هريرة وعمر بن الخطاب :

لم يثبت قط أن عمر رضى الله عنه ضرب أبا هريرة بدمته لأنه أكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما ما ذكره أبو ريثة

(١) أبو هريرة: ٢٦٧ - ٢٦٨ . وقد بينت في بحث «عدالة الصحابة» أدلة عدالتهم والآراء في هذا فراجع الصفحة ٣٠ وما بعدها .

(٢) انظر أضواء على السنة المحمدية : ١٦٦ - ١٧٢ .

في صفحة (١٦٣) وما ذكره عبد الحسين في (ص ٢٦٨) من ضرب عمر لأبي هريرة فهي رواية ضعيفة لأنها من طريق أبي جعفر الإسكافي وهذا غير ثقة . وأما تهديد عمر رضى الله عنه لأبي هريرة بالنبي وهو ما رواه السائب بن يزيد إذ قال : (سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبي هريرة : لتتركن الحديث عن رسول الله أو لألحقنك بأرض دوس ، وقال لكعب الأحبار لتتركن الحديث عن الأول أو لألحقنك بأرض القردة) (١) هذا ما جاء في تاريخ ابن كثير ، بينما ذكر عبد الحسين وأبو ريّة أنه قال لأبي هريرة (ألحقنك بأرض دوس أو بأرض القردة) نقلا عن ابن عساكر ، وابن عساكر براء من هذه الرواية فكل ما فيه (عن السائب بن يزيد قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبي هريرة : لتتركن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو لألحقنك بأرض دوس ، وقال لكعب : لتتركن الحديث أو لألحقنك بأرض القردة) (٢) . فلم يحسن عبد الحسين النقل ! !

وأما أبو ريّة فقد أشار إلى البداية والنهاية وليس فيها هذا . ونهى عمر رضى الله عنه لم يكن خاصاً بأبي هريرة بل ذلك كان منهاجه خوفاً من الوقوع في الخطأ .

ثم إن ابن كثير بعد أن ذكر هذه الرواية قال : وهذا محمول من عمر على أنه خشي من الأحاديث التي قد تضعها الناس على غير مواضعها ، وأنهم يتكلمون على ما فيها من أحاديث الرخص ، وأن الرجل إذا أكثر من الحديث ربما وقع في أحاديثه بعض الغلط ، أو الخطأ فيحملها الناس عنه أو نحو ذلك هـ .
وَسُقِلَ إِلَيْنَا أَنْ عَمَرَ أذُنَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي التَّحْدِيثِ ، بَعْدَ أَنْ عَرَفَ وَرَعَهُ وَخَشِيْتَهُ الْخَطَأَ . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : بَلَغَ عَمْرٌ حَدِيثِي فَأَرْسَلَنِي إِلَى فِقَالٍ : كُنْتُ مَعَنَا يَوْمَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي بَيْتِ فُلَانٍ ؟ قَالَ : قُلْتُ : نَعَمْ . وَقَدْ عَلِمْتُ لِمَ تَسْأَلُنِي عَنْ ذَلِكَ ؟ قَالَ : وَلِمَ سَأَلْتَنِي ؟ قُلْتُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ يَوْمَئِذٍ : « مِنْ كَذَبِ عَلِيِّ مَتَعْمِداً

(١) البداية والنهاية : ١٠٦/٨ .

(٢) ابن عساكر ص ٤٨٦ ، ٤٧٥ .

فليتبوأ مقعده من النار » . قال : أما إذاً فاذهب فحدث (١) . وفي رواية قال له عمر : (حدث الآن عن النبي صلى الله عليه وسلم ما شئت) (٢) ، وفي رواية (أما لي فاذهب فحدث) (٣) ، ونحن نرى في كل هذا أن عمر لم يطعن في أبي هريرة ، ولو أنه اتهمه بالكذب كما ادعى النظام وغيره ، لكان قال له (لتتركن الكذب على رسول الله) ، ولكنه لم يقل ذلك ، وكل ما صدر عن أمير المؤمنين إنما كان من باب سياسته في تطبيق منهجه في التثبت في السنة والإقلال من الرواية .

وأبو هريرة نفسه يروى تطبيق الفاروق لمنهجه . إلا أن أبا ريثة وأستاذه عبد الحسين لم ينقلا النص الكامل لروايته فبدت مشوهة وخاصة عند أبي ريثة ص (١٦٣) إذ يقول : (ومن أجل ذلك كثرت أحاديثه بعد وفاة عمر وذهاب الدرّة إذ أصبح لا يخشى أحداً بعده ، ومن قوله في ذلك : إني أحدثكم بأحاديث لو حدثت بها زمن عمر لضربني (٤) بالدرّة - وفي رواية - لشج رأسي . وعن الزهري عن أبي سلمة : سمعت أبا هريرة يقول : ما كنا نستطيع أن نقول : قال رسول الله حتى قبض عمر ! ثم يقول : أفكنت محدثكم بهذه الأحاديث وعمر حي ؟ أما والله إذن لأيقنت أن الخففة ستباشر ظهري فإن عمر كان يقول : اشتغلوا بالقرآن فإن القرآن كلام الله) .

لم ينقل أبو ريثة إلا ما يفيد في إثبات رأيه في أبي هريرة ، وترك ما ينقض كلامه ورأيه . فقد ذكر ابن كثير بعد قول أبي هريرة (حتى قبض عمر) رواية عن الزهري ، فيها قال : (قال عمر : أقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا فيما يُعمل به) قال : ثم يقول أبو هريرة : (أفكنت محدثكم بهذه الأحاديث وعمر حي ؟ إلخ) ثم قال : (ولهذا لما بعث أبا موسى إلى العراق قال له : إنك تأتي قوماً لهم في مساجدهم دوى بالقرآن

(١) البداية والنهاية : ١٠٧/٨ وسير أعلام النبلاء : ٤٣٤/٢ .

(٢ و ٣) ابن عساکر ص ٤٨٧ ج ٤٧ .

(٤) هذه الأخبار جميعها وأمثالها ساقها أبو القاسم البلخي في كتابه «قبول الأخبار ومعرفة

الرواة» لطلعن في أبي هريرة فلم يفلح انظر : ٥٧ - ٥٨ وبعضها ضعيف وبعضها لا إسناد له .

كدوى النحل ، فدعهم على ما هم عليه ، ولا تشغلهم بالأحاديث ، وأنا شريكك في ذلك) (١) . هذا معروف عن عمر رضى الله عنه .

فسياسة عمر هذه لم تكن خاصة لأبي هريرة وحده بل كانت عامة . وهناك ما يثبت أن عمر لم يكذبه ولم يطعن فيه ، ولم يهدده بالنبي إلى جبال دوس ، فقد سبق أن سقت رواية صحيحة للإمام أحمد وفيها أن عمر سأل من كان معه في طريق مكة عن الريح عندما اشتدت فلم يجبه أحد ، وعندما علم أبو هريرة بسؤال أمير المؤمنين استحث راحلته حتى أدركه فقال : (يا أمير المؤمنين أخبرت أنك سألت عن الريح ، وإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الريح من روح الله ... الحديث) (٢) . هذه الحادثة تنفي كل ما روى من تكذيب عمر رضى الله عنه لأبي هريرة أو الطعن في حديثه ، أو تهديده بالنبي . . وذلك من وجهين :

أولاً - هل يعقل أن يستحث أبو هريرة السير إلى عمر ، ليحدثه لو كان قد صدر من عمر شيء مما ذكرت ؟ ، لو كان مثل هذا قد صدر - ما حدثت أبو هريرة أمير المؤمنين ، إذ يكون قد اقتنع بأنه لن يسمع منه بل سيكذبه . وهل يعقل من مثل أبي هريرة أن يُضرب بالدرّة ويكذّب ويهدد بالنبي ، ثم يرافق الفاروق في حجه !! ؟ هذا بعيد جداً .

ثانياً - وأما بالنسبة لعمر رضى الله عنه فلا يمكن أن يهدده أو يكذّبه بعد ذلك لأنه عرف حفظه حين نسي أصحابه ، أو عرف سماعه حين لم يسمع أصحابه من الرسول صلى الله عليه وسلم .

ومع هذا فإن تلك الأخبار محمولة على سياسة عمر العامة في التحديث . وقد رد ابن قتيبة على من ادعى تكذيب الصحابة لأبي هريرة في كتابه « تأويل مختلف الحديث » وبيّن أن ذلك إنما كان من سياسة عمر رضى الله عنه وتشده على من أكثر الرواية (٣) .

وأما ادعاء بشر الميرسى تكذيب الفاروق لأبي هريرة فهو باطل لا أصل له

(١) البداية والنهاية : ١٠٧/٨ .

(٢) مسند الإمام أحمد : ٥٢/١٤ رقم ٧٦١٩ بإسناد صحيح .

(٣) انظر تأويل مختلف الحديث : ٤٨ .

وما رواه عن عمر أنه قال : (أكذب المحدثين أبو هريرة) لم يذكر
سنده وقد تصدى له عثمان بن سعيد الدارمي (٢٠٠ - ٥٢٨٠) فرد عليه
رداً قوياً أخمده وكشف عن جميع اتهاماته (١) .



(ب) أبو هريرة وعثمان بن عفان :

لم يذكر مصدر موثوق أن عثمان كذب أبا هريرة كما ادعى النظام
وغيره ، كما لم يثبت أنه طعن فيه أو منعه من التحديث ، وكل ما هنالك
رواية ذكرها ابن خلاد قال : حدثنا عبيد الله بن هارون بن عيسى
- ينزل جبل رامهرمز - حدثنا إبراهيم بن بسطام ، حدثنا أبو داود ،
عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ، عن محمد ، قال : أظنه ابن يوسف قال :
(سمعت السائب بن يزيد يحدث قال : أرسلني عثمان بن عفان إلى أبي هريرة
فقال : قل له يقول لك أمير المؤمنين : ما هذا الحديث عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، لقد أكثرت ، لتنتهين أو لألحقنك بجبال دوس ،
وايت كعباً فقل له : يقول لك أمير المؤمنين عثمان : ما هذا الحديث قد
ملأت الدنيا حديثاً ، لتنتهين ، أو لألحقنك بجبال القردة (٢) .

إلا أن الخبر روى عن عمر بن الخطاب ، ولم نر إلا هذه الرواية عن
عثمان رضي الله عنه ، وقد كانت صلة أبي هريرة قوية بأمين المؤمنين عثمان
رضي الله عنه ، مما لا يتصور أن يهدده بالنفي ، والمعقول أن ينصحه
بالحسني ، ولو صححت هذه الرواية ، فليس فيها طعن في أبي هريرة ، لأنه
ينهاه عن الإكثار من الرواية عندما لا تكون هناك حاجة إلى الإكثار منها ،
وأبو هريرة نفسه لم ير في هذا مطعناً ، ولم يترك كل هذا أثراً في نفسه ،
فراه يوم الدار يدافع عن الخليفة الراشد الثالث رضي الله عنهما .



(١) رد الدارمي على بشر : ١٣٢ وما بعدها .

(٢) المحدث الفاصل : ١٣٣ .

(ج) أبو هريرة وعلى بن أبي طالب رضى الله عنهما :

لم يحمل مصدر موثوق بين دفتيه ما يثبت أن علياً رضى الله عنه كذب أباً هريرة أو نهاه عن التحديث ، إلا أن بعض أعداء أبي هريرة يستشهدون برواية عن أبي جعفر الإسكافى أن علياً لما بلغه حديث أبي هريرة قال : ألا إن أكذب الناس - أو قال أكذب الأحياء - على رسول الله أبو هريرة الدوسى (١) . هذه رواية ضعيفة مردودة لأنها من طريق الإسكافى وهو صاحب هوى داع إلى هواه غير ثقة .

ومنها ما أورده النظام على أبي هريرة أن علياً بلغه قول أبي هريرة : (قال خليلي ، وحدثني خليلي) فقال له عليّ : متى كان النبي خليلك يا أبا هريرة ؟ (٢) . ومن الغريب أن عبد الحسين ينقل هذا في كتابه ويعزوه إلى ابن قتيبة (٣) ، بينما ينقله ابن قتيبة عن النظام ليرد عليه ، وهذا خطأ كبير ، إن لم يكن تدليساً لا يغتفر مثله ممن ادعى البحث العلمى والذوق الفنى .

ورد ابن قتيبة قول النظام بما ملخصه : أن الخلة بمعنى المصافاة والصدافة درجتان إحداهما ألطف من الأخرى ، فن الخلة التى هى أخص قول الله تعالى : « واتخذ الله إبراهيم خليلاً » (٤) .

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو كنت متخذاً من هذه الأمة خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً » . وأما الخلة التى تعم فهى الخلة التى جعلها الله تعالى بين المؤمنين فقال : « الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين » (٥) .

(١) شرح نهج البلاغة : ٤٦٨/١ وأبو هريرة : ٢٧٣ .

(٢) تأويل مختلف الحديث : ٢٧ و ٥١ .

(٣) أبو هريرة : ٢٧٣ . وما زاده ابن قتيبة فى الصفحة (٥٢) من تأويل مختلف

الحديث (إذ كان سبب الرأى فيه) لا يضير أبا هريرة لأن ابن قتيبة إنما يبين للنظام سبب قول على رضى الله عنه ويرد عليه افتراءه على أبي هريرة .

(٥) الزخرف : ٦٧ .

(٤) النساء : ١٢٥ .

فعلى رضى الله عنه يقصد النوع الأول فأنكر عليه قوله لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتخذ خليلاً من هذا النوع ولو اتخذ لاتخذ أبا بكر رضى الله عنه ، وذهب أبو هريرة إلى الخلة التي جعلها الله تعالى بين المؤمنين ، والولاية فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه الجهة خليل كل مؤمن وولى كل مسلم (١) . وهل فى هذا تكذيب لأبي هريرة ! ؟ .

ومن أعجب ما رأيت فى هذا الباب ما ادعاه النظام إذ قال : (بلغ علياً أن أبا هريرة يتلوى بميامنه فى الوضوء ، وفى اللباس فدعا بماء فتوضأ فبدأ بمياسره وقال لأخالفن أبا هريرة) (٢) . وقد نقل هذا الخبر عبدالحسين ، ومما يؤسف له أنه عزاه إلى ابن قتيبة (٣) ، وابن قتيبة برىء منه إنما أوردته للرد على النظام ، وهكذا نعود ثانية فنكشف عن عدم الأمانة العلمية التي ثبتت على المؤلف فى أكثر من موضع .

هل يقبل إنسان يحب علياً رضى الله عنه ، ويرى فيه إمام أهل البيت وحامل راية الحق ، وأمير المؤمنين الذى (مع القرآن والقرآن مع عليّ لن يفترقا حتى يردا الحوض على رسول الله ، وعليّ مع الحق والحق مع عليّ يدور معه كيف دار) (٤) . هل يقبل إنسان يؤمن بهذا أن يصدر عن إمامه مثل ذلك الخبر ؟ . بل هل يصدق مثل تلك الرواية ؟ . وأغرب من هذه وتلك أنه يورد هذه القصة ليستشهد بها على طعن أمير المؤمنين عليّ رضى الله عنه فى أبى هريرة وتكذيبه ، وهى طعن صريح فى السنة التي كان عليها عليّ رضى الله عنه ، وإن علياً برىء من هذه الحادثة ، وإني لأؤكد أن هذه الرواية موضوعة وقد صنعتها يد أعداء أمير المؤمنين ، بل إن كل من يدعى صحتها نشك فى حبه لعليّ رضى الله عنه . وهو الذى ثبت عنه فى الصحاح : أنه دخل على ابن عباس ، فدعا بوضوء ، .. فقال : يا ابن عباس ، ألا أتوضأ لك وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ - قال ابن عباس -

(١) انظر تأويل مختلف الحديث : ٥٢ .

(٢) المرجع السابق : ٢٧ وانظر قبول الأخبار : ٥٩ .

(٣) أبو هريرة : ٢٧٣ قال فى الهامش : العهدة فى هذه الرواية على ابن قتيبة .

(٤) هذا ما نص عليه مؤلف كتاب أبى هريرة فى الصفحة ٢٧٣ - ٢٧٤ .

قلت : بلى فذاك أبى وأمى . قال : فوضع له إناء . ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاثاً ، ثم يده الأخرى مثل ذلك (١) . وهذا الخبر صحيح يعارض الخبر السابق الضعيف . وإن من الخطأ الذى لا يعترف ، أن ينساق المرء وراء ميوله وأهوائه ، حتى ينتهى إلى ما يخالف به أصوله وسيرة قدوته : ويستشهد بما يطعن فى مرشده ومعلمه ، لقد ثبت تمسك على رضى الله عنه بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهل يعقل أن يخالف سنة الرسول الكريم ، لأنه يسىء الظن بأبى هريرة ؟ لا يقول هذا أحد قط وإن قاله فهو من أعداء على رضى الله عنه لا من شيعته . فكان من الخير لعبد الحسين الذى يدعى أنه من أتباع أمير المؤمنين أن يعرض على حاجر ، أو على جمرة حتى يحترق لسانه من أن يستشهد بما يخالف الحقيقة والتاريخ .



(د) أبو هريرة وعائشة :

لقد طال العهد بعائشة أم المؤمنين وبأبى هريرة ، فاحتاج الناس إليهما كثيراً ، فروى عنهما من الحديث ما لم يرو عن غيرهما ، وقد كان أبو هريرة يحدث ، فتستدرك عليه السيدة عائشة تارة ، وتصدقه أخرى ، كما كان يحدث مع غيره من الصحابة ، فقد استدركت (٢) على أبى بكر وعمر وعثمان وعلى ، وعلى ابن عمر ، وعلى أبى هريرة . وكل ذلك كان من باب التفاهم والسؤال عن الحديث ، أو الدليل فى المسألة التى يفتى بها المسئول ، كما استدرك غيرها عليها ، كما أنها كانت توجه من يسألها أحياناً إلى من هو أعرف منها فى تلك المسألة ، وقد ثبت أنها وجهت من سألها عن مسح الخف إلى على رضى الله عنهما (٣) ، وفى كل هذا لم يشعر

(١) مسند الإمام أحمد : ٤٩/٢ : رقم ٦٢٥ . بإسناد صحيح .

(٢) جمع الإمام بدر الدين الزركشى كتاباً فى ذلك تحت عنوان : الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة .

(٣) قال شريح بن هانئ : سألت عائشة عن المسح (على الخفين) فقالت : ائت علياً فهو أعلم بذلك منى ، قال : فأتيت علياً فسألته عن المسح على الخفين؟ قال : فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نمسح على الخفين يوماً وليلة ، وللمسافر ثلاثاً . انظر مسند الإمام أحمد : ١٧٥/٢ رقم ٩٠٦ ورواه الإمام مسلم .

الصحابة بغضاضة أو حرج ، لأن هدفهم واحد ، وهو تطبيق الشريعة . وما كان الصحابة يكذب بعضهم بعضاً . إلا أن من جاء بعدهم من أهل الأهواء استغلوا ما دار بين الصحابة من النقاش العلمي ، أو التثبت في الحديث ، وجعلوا منه مادة طيبة ينفذون من خلالها إلى مآربهم ، ويحققون غاياتهم . ولكنهم لم يفلحوا ، لأن الأمة لم تعدم العلماء المخلصين ، والساهرين النابهن ، الذين بينوا الحق من الباطل ، ووضعوا كل شيء في موضعه .

ومما أخذته النظام على أبي هريرة حديث «من أصبح جنباً فلا صيام له» (١) . وإليكم الحديث كما رواه الإمام مسلم قال :

حدثني محمد بن رافع - واللفظ له - حدثنا عبد الرزاق بن همام أخبرنا ابن جريج ، أخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي بكر (٢) قال : سمعت أبا هريرة يقص (و) يقول في قصصه : من أدركه الفجر جنباً فلا يصم . قال : فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث ، (فذكره) (٣) لأبيه فأنكر ذلك ، فانطلق عبد الرحمن وانطلقت معه حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة ، فسألتهما عبد الرحمن عن ذلك ، قال : فكلمتاها قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً من غير طهر ثم يصوم ، فانطلقنا حتى دخلنا على مروان (٤) ، فذكر ذلك له عبد الرحمن . فقال مروان : عزمت عليك إلا ما ذهبت إلى أبي هريرة فرددت عليه ما يقول . قال : فجننا أبا هريرة ، وأبو بكر حاضر ذلك كله ، فذكر له عبد الرحمن فقال أبو هريرة : أهما قالتاه لك ؟ قال : نعم . قال : هما أعلم ، ثم رد أبو هريرة ما كان يقول إلى الفضل بن العباس ، فقال أبو هريرة : سمعت ذلك من الفضل ولم أسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ،

(١) تأويل مختلف الحديث : ٢٨ وقد استشهد به عبد الحسين شرف الدين في كتابه (أبو هريرة) : ٢٧٥ واستشهد بذلك أبو رية في كتابه : أضواء على السنة الحمديّة : ١٦٥ و ١٧٦ .
(٢) صحيح مسلم بشرح النووي : ٧ / ٢٢٠ وأبو بكر هو ابن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام .

(٣) في صحيح مسلم لم يذكر (فذكره) أثبتنا من كتاب الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة وهو أسلم للسياق ، انظر صفحة : ١٢٤ من المرجع المذكور .
(٤) يتبين من عودتهم إلى مروان بن الحكم أن ذلك كان في إمارته على المدينة .

قال : فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك . قلت لعبد الملك : أقالنا في رمضان ؟ قال : كذلك كان يصبح جنباً من غير حلم ثم يصوم .
فهل هذا ينتقص من عدالة أبي هريرة ؟ إن عائشة وأم سلمة لم تقولا فيه شيئاً بل روتا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وصومه .

ثم إن أبا هريرة عندما باغوه قول عائشة وأم سلمة ، تأكد منهم (أهما قالتاه لك ؟) وعندما قالوا له (نعم) ، لم يتأخر عن أن يقول (هما أعلم) ويبين لهم ممن سمع ذلك . فأبو هريرة أمين في ذلك كله ، إنه لم يصرح في حديثه قط أنه سمع (١) ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل كان يقصص على الناس ويفتيهم ، ومع هذا فإن لقول أبي هريرة وجهات يمكن أن أيبنها .

أولاً : أن يكون قوله محمولاً على النسخ ، وذلك أن الجماع كان في أول الإسلام محرماً على الصائم في الليل بعد النوم كالطعام والشراب ، فلما أباح الله الجماع إلى طلوع الفجر جاز للجنب إذا أصبح قبل أن يغتسل أن يصوم ذلك اليوم ، لارتفاع الحظر ، وكان أبو هريرة يفتي بما سمعه من الفضل على الأمر الأول ، ولم يعلم بالنسخ ، فلما سمع من عائشة وأم سلمة صار إليه (٢) .

ثانياً : أن يكون حديث أبي هريرة هذا خاصاً بمن تجنب من الجماع

(١) لقد روى هذا الحديث وما في معناه من طرق أخرى عنه ، مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يذكر فيها أنه سمعه من الفضل ، وكلها بمعنى (من أدركه الفجر جنباً فلا يصم) . فتحتمل تلك الروايات على أنها لا صوم كامل لمن أدركه الفجر وهو جنب ، أو أنه ما نسخ كما هو مبين في المناقشة ، ورفع تارة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعدم رفعه أخرى لا يظن فيه لأنهم أحياناً لا يذكرون الإسناد ، ولم يكن بعضهم يكذب بعضاً ، فإذا سئل صحابي ممن سمعت قول كذا ؟ عزاه من غير تردد . . . وإن كان رأياً بينه ، وكانوا أروع من أن يكذبوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٢) الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة : ١٢٥ وهو قول ابن المنذر ، ويروى أنه أحسن ما سمع في ذلك ، وانظر أخبار أهل الروسخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث : ٢٩ .

بعد طلوع الفجر فإنه يؤمر بالإمساك ، ولا يعتد له بصوم ذلك اليوم (١) :
ثالثاً : حمل حديث أبي هريرة على كمال الصوم ، وأنه إرشاد إلى
الأفضل وهو الاغتسال قبل الفجر ، وقد تركه رسول الله صلى الله عليه
وسلم لذلك في حديث عائشة ومسلم سلمة ، لبيان الجواز (٢) .

وبالرأى الأول أقول وإليه أذهب ، وإنى أراه أقوى الأوجه علماً
بأن الرأى الثالث يوفق بين الحديثين من غير أن يكون هناك ناسخ ومنسوخ .
ذلك هو الحديث ووجهه ، إلا أن أبا ربيعة ، بعد أن ذكر قول عائشة رضی الله
عنها ، ورجوع أبي هريرة . قال : (فلم يسعه إزاء ذلك إلا الإذعان
والاستخذاء !! وقال : إنها أعلم مني ، وأنا لم أسمع من النبي صلى الله
عليه وسلم ، وإنما سمعته من الفضل بن العباس ، فاستشهد ميتاً ، وأوهم
الناس أنه سمع الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما قال
ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث) (٣) .

نأخذ على أبي ربيعة في هذا التعليق أمرين :

الأول : لم يستشهد أبو هريرة ميتاً بل ثبت أنه عزا الحديث إلى الفضل
ابن العباس ، وإلى أسامة بن زيد (٤) ، في رواية . وأسامة بن زيد توفي
في سنة (٥٤) وفي قول سنة (٥٨ أو ٥٩) والحادثة وقعت في ولاية مروان
على المدينة ، وكانت قبل سنة (٥٧) ، فمن المحتمل أن تكون وقعت في حياة
أسامة بن زيد قبل سنة (٥٤) ، وإن كانت وفاته على الرواية الثانية فإنها
تؤكد لنا وقوع الحادثة في حياة أسامة ، فلا يكون أبو هريرة قد استشهد
ميتاً ، كما قال أبو ربيعة .

الثاني : أن أبا ربيعة عزا الرواية إلى ابن قتيبة ، إلا أن القائل هو النظام ،

-
- (١) الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة . ص ١٢٦ ، وأخبار أهل الرسوخ : ٢٩ أى
كمن طلع عليه الفجر وهو يجمع .
(٢) الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة : ١٢٦ .
(٣) أضواء على السنة المحمدية : ١٦٨ .
(٤) شهد بذلك أبو ربيعة نفسه انظر هامش صفحة (١٦٨) من كتابه أضواء على السنة .

وابن قتيبة برىء من أن يفترى على أبي هريرة ، إنما ساق قول النظام لبرد عليه : (انظر تأويل مختلف الحديث : ٢٨) ومن يتهاون في نسبة الآراء إلى أصحابها على هذا النحو - هل يؤتمن في قول ؟ أو يقبل قدحه في أبي هريرة ؟ ! .

وأما قول مروان لعبد الرحمن : (عزمت عليك إلا ما ذهبت إلى أبي هريرة فرددت عليه ما يقول) . فإن مروان يريد أن ينتقم ويثأر لنفسه من أبي هريرة ، الذي رد عليه رداً مفحماً ، حين عارض في دفن الحسن إلى جوار جده ، ولعله أراد أن يرده إلى الصواب والحق .

وليس في كل ما سبق ذكره أى دليل على تكذيب أبي هريرة رضى الله عنه ، ومنها أنه روى حديثاً في النهى عن المشى بالخف الواحد فبلغ ذلك عائشة فمشت بخف واحد ، وقالت : لأخالفن أبا هريرة (١) .

فالحديث احتج به النظام ليطعن في أبي هريرة ، ورد ابن قتيبة عليه افتراءه . وقد ذكر أبو القاسم البلخي هذا الحديث عن عائشة رضى الله عنها : أنها دخلت في خفيها حسكة فمشت في خف واحد وقالت : لأحسّن أبا هريرة .. إنه يقول لا يمشى في نعل واحدة ولا خف واحدة (٢) .

هذه الرواية تبين سبب مشيها في الخف الواحد . وأما قولها : لأحسّن أبا هريرة فإنه لا يتجاوز باب المزاح والمرح ، الذي عُرف به الصحابة . وقد أخرج حديث (النهى عن المشى في خف أو نعل واحدة) الشيخان ، كما رواه مسلم عن جابر . ورواه الإمام أحمد عن أبي هريرة (٣) .

ويروى عن عائشة من طريق مندل بن علي بن ليث بن أبي سليم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ربما انقطع شمع (٤) نعله فشى في نعل واحدة ، ومندل وليث ضعيفان لا حجة فيما نقلنا منفردين (٥) .

(١) أبو هريرة : ٢٧٤ عن تأويل مختلف الحديث : ٢٧ .

(٢) قبول الأخبار : ٥٧ و ٥٩ .

(٣) مسند الإمام أحمد : ٦٩/١٣ رقم ٧٣٤٣ بإسناد صحيح وانظر الهامش .

(٤) الشمع : أحد سيور النعل .

(٥) الإجابة لإيراد ما استدركه عائشة على الصحابة : ١٤٠ .

وقد روى عنها أنها مشت في خف واحد وقالت (لأخشن أبا هريرة) (١)
فعائشة لم تكذب أبا هريرة ، وإن صحح عنها ما روى من مخالفتها فهو مجرد
رأى ، والرأى لا يعارض السنن . ثم إن أبا هريرة لم يتفرد بالحديث :

ومن هذا ما رواه ابن شهاب أن عروة بن الزبير حدثه أن عائشة قالت :
ألا يعجبك أبو هريرة ؟ جاء فجلس إلى جانب حجرتي ، يُحدث عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يسمعي ذلك ، وكنت أُسبِّح (٢) ، فقام
قبل أن أقضى سبحتي ولو أدركته لرددت عليه : أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم يكن يسرد الحديث كسر دم (٣) كأنها تنتقد أبا هريرة في سرعة
إلقائه وعدم ترتيبه .

إن إنكار عائشة رضي الله عنها على أبي هريرة لم يكن موجهاً إلى
ما يحدث به ، إنما أنكرت عليه أن يسرد حديث رسول الله صلى الله عليه
وسلم . ويظهر هذا فيما روى عنها : (إنما كان النبي صلى الله عليه وسلم
يحدث حديثاً لو عدّه العاد لأحصاه) (٤) .

ولو أنكرت عائشة عليه غير سرده للحديث لقاتل وبينت ، وهي
الجريرة الصريحة ، فأبو هريرة لم يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
ولم يخطيء أثناء تحديته حتى تُكذِّبه عائشة ، فكل ما كان منه أنه كان يسرد
الحديث ويكثر منه في مجلسه ، فأى شيء يضير أبا هريرة إذا كان متيقظاً
متنبهاً عارفاً لما يروى ؟ ! .

قال أبو حاتم بن حبان : (قول عائشة « لرددت عليه » أرادت به سرد

(١) أخشن من خششت فلاناً : شنأته ولته في خفاء .

(٢) معنى أسبِّح : أى أصلى نافلة ، وهي السبحة ، قيل المراد هنا صلاة الضحى . انظر

فتح البارى ص ٣٩٠ ج ٧ .

(٣) الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة ص ١٣٥ وأخرجه مسلم في باب

ما يستحب للمروء أن ترك سرد الأحاديث ص ١٩٤٠ حديث ٢٤٩٣ ج ٤ وفتح البارى ص ٣٩٠ ج ٧ .

(٤) فتح البارى : ٣٨٩/٧ .

الحديث ، لا الحديث نفسه (١) . قال ابن حجر : (واعتذر عن أبي هريرة بأنه كان واسع الرواية ، كثير المحفوظ ، فكان لا يتمكن من المهل عند إرادة التحديث : كما قال بعض البلغاء : أريد أن أقتصر فتزاحم القوافي على في) (٢) .

ومن العجيب أن بعض الكتاب الذين ناصبوا أبا هريرة العداة ، يستشهدون ببعض الأخبار الضعيفة أو الثابتة التي تادل على خلاف بين أبي هريرة وبعض الصحابة ، ولا يتعرضون للروايات التي تبين صدقه وأمانته وثناء الصحابة عليه . فهم دائماً ينظرون إليه من جانب واحد ويتناسون الجانب الآخر الذي يبين علمه ومزنته بين أصحابه . وجميع ما استشكله هؤلاء قد أجيب عنه إجابة علمية مقنعة ، ولولا ضيق المقام ، لذكرت جميع ما دار بين عائشة وأبي هريرة رضى الله عنهما . فحديث « إنما الطيرة في المرأة » حمله وأجاب عنه الزركشى ويبن الأحاديث المروية في ذلك ويبن أن أبا هريرة لم يتفرد به ، بل ذكر أيضاً ما يعارضه ويبن أنه لا مأخذ على أبي هريرة (٣) كما يبن قول أبي هريرة : (من غسل ميتاً اغتسل ومن حملة توضأ) (٤) .

ولابد لي من أن أنهى هذه الفقرة عن موقف عائشة من أبي هريرة بمناقشة صاحب كتاب أضواء على السنة فيما قاله ، قال :

(ولما قالت له (لأبي هريرة) عائشة : إنك لتُحدث حديثاً ما سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم أجابها بجواب لا أدب فيه ، ولا وقار : إذ قال لها - كما رواه ابن سعد والبخارى وابن كثير وغيرهم : شغلك عنه صلى الله عليه وسلم المرأة والمكحلة ! وفي رواية - ما كانت تشغلي

(١) صحيح ابن حبان ص ٢٦١ ج ١ ، وإلى هذا ذهب ابن كثير انظر البداية والنهاية ص ١٠٧ ج ٨ .

(٢) فتح الباري ص ٣٩٠ ج ٧ .

(٣) انظر الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة ص ١٢٥ - ١٢٩ .

(٤) انظر الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة ص ١٢٥ - ١٢٦ .

(١٥ - أبو هريرة)

عنه المكحلة والخضاب ولكن أرى ذلك شغلك !!! على أنه لم يلبث أن عاد فشهد بأنها أعلم منه وأن المرأة والمكحلة لم يشغلاها (١) .

إن القصة التي يشير إليها الكاتب رواها ابن سعد عن عمرو بن يحيى ابن سعيد الأموي عن جده قال : (قالت عائشة لأبي هريرة : إنك لتحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً ما سمعته منه ، فقال أبو هريرة : يا أمّاه طلبتها وشغلك عنها المرأة والمكحلة ، وما كان يشغلني عنها شيء) (٢) .

وروى الذهبي القصة من طريق إسحاق بن سعيد عن أبيه قال : (دخل أبو هريرة على عائشة ؛ فقالت له : أكثرت يا أبا هريرة عن رسول الله ! قال : أي والله يا أمّاه . ما كانت تشغلني عنه المرأة ، ولا المكحلة ، ولا المدهن . قالت : لعلة .

ورواه بشر بن الوليد عن إسحاق ، وفيه : ولكني أرى ذلك شغلك عما استكثرت من حديثي . قالت : لعلة) (٣) . وروى نحو هذا ابن عساكر وابن كثير (٤) .

هل خرج أبو هريرة عن حدود الأدب مع السيدة عائشة رضي الله عنها ! ؟ إنه يدافع عن نفسه عندما استكثرت ما يحدث به ، فيسّن لها أنه كان يطلب الحديث وأنها شغلت عما استكثرت من أبي هريرة بحياتها المنزلية ، وهو شأن كل امرأة في بيت الزوجية ، عليها مسئوليات كثيرة لا تتيح لها أن تسير مع زوجها في كل مكان ، أو ترافقه في جميع أنواع حياته .

(١) أضواء على السنة المحمدية : ١٦٦ - ١٦٧ .

(٢) طبقات ابن سعد : ٢ : ١١٩/٢ وإسناده عن الوليد بن عطاء بن الأغر وأحمد بن محمد بن الوليد الأزرقى المكيان . قالوا أخبرنا عمرو بن يحيى بن سعيد الأموي عن جده . وهؤلاء كلهم ثقات : الوليد بن عطاء ذكره ابن حبان في الثقات تهذيب التهذيب : ١١/١٤٢ ، وأحمد ابن محمد بن الوليد ثقة : تهذيب التهذيب : ١/٧٩ عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو بن سعيد ابن العاص بن أمية روى عن جده (سعيد بن عمرو) ثقة : تهذيب التهذيب : ٨/١١٨ ونحوه بإسناد آخر من طريق عمرو بن يحيى أيضاً : الحديث الفاصل ص ١٣٣ : ب .

(٣) سير أعلام النبلاء : ٢/٤٣٥ .

(٤) انظر تاريخ دمشق ص ٤٩٧ ج ٤٧ ، والبداية والنهاية ص ١٠٨ ج ٨ .

فلم تكذِّبه السيدة أم المؤمنين ، بل قالت : لعله . ونرى الروايات تعيد الضمير في قوله : (شغلك عنه) إلى كثرة الحديث ولكن أبا ريبة أعاده للرسول صلى الله عليه وسلم ، ليُصوِّر شناعة قول أبي هريرة وكيف رأى أدبه خروجاً على الأدب والوقار ؟ وهذا لا يليق بالبحث العلمي .

أما قوله بعد ذلك (على أنه لم يلبث أن عاد فشهد بأنها أعلم منه) . فهذا غير صحيح ولا يقوله إلا متحامل : لأنه لا يوجد أى تعارض بين الروايتين ، فهذه القصة تتناول حفظ أبي هريرة وكثرة حديثه ، ولم يتراجع أبو هريرة عما رواه . بل سمعت منه عائشة دفاعه عن نفسه واقتنعت بما قال .

وهناك ما يثبت أن السيدة عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها لم تنكر على أبي هريرة رضى الله عنه كثرة ما يروى بل صدقته ، فقد روى الراهمزمى بسنده عن أبي سلمة قال : (قيل لعائشة إن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت أدنوه منى ، فأدنوه ، فقالت : أذكرتني شيئاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذكر الحديث) (١) .

وأما القصة الثانية (من أصبح جنباً فلا صوم عليه) وتراجع أبي هريرة فقد بينت فيما سبق وجهتها ، ولا شك أن عائشة أعلم بهذا منه ، لأن هذا خاص لم يطلع عليه أبو هريرة . فهل في عودته عن رأيه تكذيب من عائشة له ؟ ثم من تعمق في البحث يجد أن أبا هريرة عاد عن فتواه التي بناها على ما أخبره به الفضل بن العباس في رواية وأسامة بن زيد في رواية أخرى . وأن رجوعه هذا لم يكن رجوعاً عن حديث حدثت به (٢) .

(١) المحدث الفاضل بتحقيق ف ٧٤٨ .

(٢) وما ذكره المؤلف ص (٢٧٦) والطاعون على أبي هريرة : (أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « متى استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يضعها في الإناء فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده » فأنكرت عائشة عليه ، فذ تأخذ به وقالت : كيف نصنع بالمهراس ؟) وقال في هامش الصفحة (٢٧٦) إنكار عائشة في هذا على أبي هريرة إنما يكون متجهاً لعدم وثاقته . لقد بين العلماء أن الذى سأل أبا هريرة : (كيف نصنع بالمهراس) ؟ ليست عائشة بل أحد أصحاب عبد الله بن مسعود واسمه (قين الأشجعي) وقد ذكر الدكتور انسباعى تحقيقه في ذلك وأورد أقوال العلماء في كتابه « السنة ومكانتها في التشريع الإسلامى » الصفحة : ٢٨٥ - ٢٨٧ .

وهذا فضيلة لأبي هريرة يشكر عليها ، لأنه تمسك بالحق وعدل عن رأيه .
ثم إن السيدة عائشة لم تكن معارضة لأبي هريرة دائماً بل ناصرته في مواقف
كثيرة ، قالت : صدق أبو هريرة ، وقد مر بنا شيء من هذا في ترجمته
وسيمر بعض ذلك فيما يلي .



(هـ) أبو هريرة وعبد الله بن عمر :

عن داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه : أنه كان قاعداً
عند عبد الله بن عمر ، إذ طلع خبّاب صاحب المقصورة فقال : يا عبد الله
ابن عمر ، ألا تسمع ما يقول أبو هريرة ؟ إنه سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول : من خرج مع جنازة من بيتها وصلى عليها ، ثم تبعها
حتى تدفن كان له قيراطان من أجر ، كل قيراط مثل أحد ، ومن صلى
عليها ثم رجع كان له من الأجر مثل أحد . فأرسل ابن عمر خباباً إلى
عائشة يسألها عن قول أبي هريرة ثم يرجع إليه فيخبره بما قالت ، وأخذ
ابن عمر قبضة من حصي المسجد يقاسمها في يده ، حتى رجع إليه الرسول .
فقال : قالت عائشة : (صدق أبو هريرة) فضرب ابن عمر بالحصي الذي
كان في يده الأرض وقال : (لقد فرطنا في قراريط كثيرة) (١) .

وضاق أهل الأهواء ذرعاً بحديث أبي هريرة ، وحاولوا جرحه بكل
وسيلة إلا أنهم لم يفلحوا في ذلك . من هذا ما رواه أبو القاسم البلخي عن
ابن عمر (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب إلا كلب
ماشية أو كلب صيد) فقيل لابن عمر : إن أبا هريرة يقول أو كلب زرع قال :
(إن لأبي هريرة زرعاً) (٢) . واستشهد بهذا صاحب كتاب (أبو هريرة) (٣)
مستدلاً به على نقد الصحابة لأبي هريرة .

(١) الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة : ١١٧ . رواه الشيخان . وفي
رواية البخاري فقال ابن عمر : أكثر علينا أبو هريرة ، فبعثت إلى عائشة فسألها فصدقت
أبا هريرة . .

(٢) قبول الأخبار : ٥٧ أورده طعناً على أبي هريرة فلم يوفق .

(٣) أبو هريرة : ٢٧٧ .

وذكر الأستاذ أحمد أمين هذا الحديث في معرض كلامه عن عدم توسع المحدثين في النقد الداخلي للأحاديث ، وعدم تعرضهم كثيراً لبحث الأسباب السياسية التي قد تحمل على الوضع ، وعدم تعرضهم كثيراً لبيئة الراوى الشخصية ، وما قد يحمله منها على الوضع وهكذا . . ثم قال : ومن هذا القبيل (١) ما يروى عن ابن عمر وساق الحديث (« من اقتنى كلباً إلا كلب صيد أو ماشية انتقص من أجره في كل يوم قيراطان » . قالوا : كان أبو هريرة يروى الحديث هكذا : « إلا كلب صيد أو ماشية أو كلب زرع » فيزيد كلب الزرع . فقيل لابن عمر إن أبا هريرة يقول « أو كلب زرع » . فقال ابن عمر : « إن لأبي هريرة زرعاً » وهو نقد من ابن عمر لطيف في الباعث النفسى . وهناك أشياء منتورة من هذا القبيل ، ولكنها لم تبلغ من الكثرة والعناية مبلغ النقد الخارجى (٢) .

لقد تسرع هؤلاء في الحكم على أبي هريرة وعلى حديثه ، وحملوا كلام ابن عمر على أنه طعن في أبي هريرة ، والواقع غير ما ذهبوا إليه ، وليس في قول ابن عمر تكذيب لأبي هريرة ، فكل ما في الأمر أن أبا هريرة حفظ هذا الحديث لأن عنده زرعاً . وهذا ما ذهب إليه النووى في شرحه للحديث .

وقال ابن عساكر : (قول ابن عمر هذا - « إن لأبي هريرة زرعاً » - لم يرد به التهمة لأبي هريرة ، وإنما أراد أن أبا هريرة حفظ ذلك لأنه كان صاحب زرع ، وصاحب الحاجة أحفظ لها من غيره ، وقد أخبرنا .. أبو سليمان أحمد بن إبراهيم ، قال : قد زعم بعض من لم يسره في قوله ، ولم يوفق بحسن الظن بسعة - أن ابن عمر إنما أخرج قوله هذا مخرج الطعن على أبي هريرة ، وأنه ظن به التزويد في الرواية للحاجة كانت إلى حراسة الزرع . قال : وكان ابن عمر يرويه لا يذكر فيه كلب الزرع ، قال أبو سليمان : . . وإنما ذكر

(١) أى من قبيل النقد الداخلى الذى تعرض له بعض المحدثين . لقد بينت في كتابى « السنة قبل التدوين » اهتمام المحدثين بدراسة المتن والسند .

(٢) ضحى الإسلام : ١٣١/٢ - ١٣٢ .

ابن عمر هذا تصديقاً لقول أبي هريرة ، وتحقيقاً له : ودل به على صحة روايته وثبوتها ، إذ كان كل من صدقت حاجته إلى شيء كبرت عنايته به ، وكثر سؤاله عنه ، يقول : إن أبا هريرة جدير بأن يكون عنده العلم ، وأن يكون قد سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه ، لحاجة كانت إليه ، إذ كان صاحب زرع ، يدل على صحة ذلك فتيا ابن عمر بإباحة اقتناء كلب الزرع بعد ما تبعه خبر أبي هريرة (١) .

وإذا أتى الباحثون هذا التفسير ، فإذا يقولون في رواية ابن عمر نفسه التي ذكر فيها كلب الزرع ؟ ؟ ! !

روى الإمام أحمد عن أبي الحكم البجلي عن عبد الله بن عمر ، قال : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من اتخذ كلباً غير كلب زرع أو ضرع أو صيد نقص من عمله كل يوم قيراط » . فقلت لابن عمر : إن كان في دار وأنا له كاره ؟ قال : هو على رب الدار الذي يملكها) (٢) .

وفي رواية فقيهل لابن عمر : إن أبا هريرة يقول : (وكلب حرث) ؟ فقال - ابن عمر - : أنى لأبي هريرة حرث ! ؟ (٣) فابن عمر لم يهتم أبا هريرة بأنه كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن عنده زرعاً ، بل هذه الرواية تنفي ما ذهب إليه الأستاذ أحمد أمين ، ومع هذا فقد ثبت عن ابن عمر قوله : (إن لأبي هريرة زرعاً) ولكنه لم يذهب بقوله مذهب الطاعن المكذب بل ثبت روايته برواية أبي هريرة لأن أبا هريرة حفظ تلك الرواية التي تشمل بعض أحواله .

وهذا الحديث رواه الإمام مسلم من طريق الإمام مالك ، ورواه أيضاً من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، وفي آخره « قال عبد الله (يعني ابن عمر) : قال أبو هريرة : أو كلب حرث » ورواه من طريق

(١) ابن عساکر ص ٤٩١ وص ٤٩٢ ج ٤٧ .

(٢) مسند الإمام أحمد : ٢٩/٧ ، رقم ٤٨١٣ بإسناد صحيح ، وأبو الحكم البجلي هو

عبد الرحمن بن أبي نعيم كوفي عابد ثقة .

(٣) مسند الإمام أحمد : ٢٢٢/٦ ، رقم ٤٤٧٨ .

سالم عن أبيه وفي آخره : قال سالم : (وكان أبو هريرة يقول : أو كلب حرث ، وكان صاحب حرث) وروى أيضاً حديث أبي هريرة من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة : وفي آخره : (قال الزهري : فذكر لابن عمر قول أبي هريرة فقال : يرحم الله أبا هريرة كان صاحب زرع) . فبيده الروايات تدل على أن ابن عمر لم يكن ينكر على أبي هريرة روايته ، وإنما كان يروى كل منهما ما سمع ، بل إن ابن عمر روى عن أبي هريرة الزيادة التي (جاءت) في روايته ، ولم يكن هؤلاء الرجال الصادقون المخلصون يكذب بعضهم بعضاً ، بل كانت أمارتهم الصدق والأمانة رضى الله عنهم (١) ولم تكن هذه الزيادة نتيجة دافع نفسى أو عامل شخصى كما ظن وذهب إليه الأستاذ أحمد أمين ، وما كان أبو هريرة ليكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان في ذلك نجاته .



(و) أبو هريرة وابن عباس :

ذكر عبد الحسين مؤلف كتاب (أبو هريرة) من الأحاديث التي عارض فيها الصحابة أبا هريرة ، أن أبا هريرة روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أن من حمل جنازة فليتوضأ) فلم يأخذ ابن عباس بخبره وردّه صريحاً ، قال : (لا يلزمنا الوضوء من حمل عيدان يابسة) (٢) . وذكر نحوه أبو ريّة عن ابن مسعود (٣) وقال : (يا أيها الناس لا تنجسوا من موتاكم) قال الإمام الزركشى : (وأما ما روى عن أبي هريرة أنه قال : (من غسل ميتاً اغتسل ، ومن حمله توضأ وأن عائشة أنكرت ذلك وقالت : « أو نجس موتى المسلمين ؟ وما على رجل لو حمل عوداً » . قال البيهقي في ذلك : (الروايات المرفوعة في هذا الباب عن أبي هريرة غير قوية ، لجهالة روايتها ، وضعف بعضهم) . والصحيح أنه موقوف

(١) مسند الإمام أحمد هامش الصفحة ٢٢٢ من الجزء السادس ، تعليق العلامة الأستاذ أحمد محمد شاكر .

(٢) أضواء على السنة : ١٦٩ .

(٣) أبو هريرة : ٢٧٦ .

على أبي هريرة (١) . ا هـ . فإن صح عنه ذلك فهو رأى وليس في ذلك كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما ليس في ذلك تكذيب من الصحابة له .



(ز) أبو هريرة والزيبر :

ذكر أبو رية جزءاً من خبر الزيبر مع أبي هريرة وهو قوله :
(صدق ، كذب) ولم ينقل بقية الرواية التي تكشف عن وجه الحق ، لذلك أسوق ما رواه أبو القاسم البلخي الذي حاول الطعن في أبي هريرة قال : قال ابن أبي خيشمة وحدثنا هارون بن معروف حدثنا محمد بن سلمة حدثنا محمد ابن إسحاق عن عمر - أو عثمان بن عروة عن أبيه يعني عروق بن الزيبر قال : قال أبي الزيبر : (يابني ادنبي من هذا اليماني - يعني أبا هريرة - فإنه يكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فأدنيته منه فجعل أبو هريرة يحدث بينما جعل الزيبر يقول صدق ، كذب : صدق كذب ، قال : قلت : يا أبت ما قولك صدق كذب قال : يابني .. أما أن يكون سمع هذه الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا شك ، ولكن منها ما وضعه على مواضعه ، ومنها ما لم يضعه على مواضعه) (٢) هل في هذا الخبر تكذيب لأبي هريرة كما ظن البلخي وأبو رية ؟ .

والزيبر لم يعترض على سماع أبي هريرة أو عدم سماعه ، بل سلّم بالسمع ، ولم يشك فيه ، إنما قال عندما سمع أحاديث أبي هريرة الكثيرة إنه يضع بعضها على غير ما يجب أن يوضع ، ولا ضير على أبي هريرة في ذلك ،

(١) الإجابة لايراد ما استدركته عائشة على الصحابة : ١٣٥ - ١٣٦ .

(٢) قبول الأخبار : ١٨ ونحوه في البداية والنهاية : ١٠٩/٨ وفي الإصابة : ٢٠٥/٧ في سند الرواية المذكورة محمد بن سلمة ، فإن كان محمد بن سلمة بن قرياء البغدادي أو محمد ابن سلمة بن كهيل أو محمد بن سلمة البناني أو ابن فرقد فهؤلاء كلهم متركون وضعاف فإن كان من جهة واحد منهم فالخبر ضعيف ، ولو كان واحداً غير هؤلاء فهو مجهول . وإذا عرفت عدالته وسلمنا بصحة الخبر فليس فيه تكذيب لأبي هريرة كما ذكرت .

ولا سبيل للطعن في صدقه ، لأنه لم يتقول على رسول الله ما لم يقل ، ومعنى قوله : صدق ، كذب (أصاب ، وأخطأ) كما سأبينه بعد قليل وليس في الخطأ كذب وخاصة في هذا المقام .



(ح) أبو هريرة ومروان بن الحكم (١) :

عن عثمان بن شماس قال : سمعت أبا هريرة ومرّ عليه مروان ، فقال : بعض حديثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو حديثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ثم رجع (مروان) فقلنا الآن يقع به ، قال : كيف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى على الجنائز ؟ قال : سمعته يقول : « أنت خلقتها وأنت رزقها . » الحديث . ١ هـ (٢) قال مروان لأبي هريرة : بعض حديثك - أو حديثك ، يريد به الإنكار على أبي هريرة في كثرة روايته .

وكان بعض الصحابة ، وبعض الولاة ينكرون عليه ، ثم يضطرون إلى علمه وحفظه : فيسألونه أو يقرون له بما روى ، كما صنع مروان هنا ، وغيره في روايات كثيرة ، وما كانوا يظنون بصدقه الظنون ، ولا كانوا يتهمون في فظله وأمانته رضى الله عنه (٣) .

تلك صورة حقيقية لما دار بين أبي هريرة وبعض الصحابة ، وهي لا تعدو ما كان يحصل بين الصحابة من نقاش حول تحرى الحق ، ومعرفة الصواب : إذ لم يكن الصحابة يكذب بعضهم بعضاً ، بل يبين بعضهم خطأ بعض ، وكانوا سرعان ما يعودون إلى الحق ويلدورون معه حيث دار . وإذا صدر عنهم ألفاظ (الكذب) فإنما يقصدون بها الخطأ والغلط ، لا التكذيب والافتراء ، وكان هذا يقع كثيراً بين الصحابة ولا يرون فيه

(١) لم تثبت لمروان صحبة .

(٢) مسند الإمام أحمد : ٢١٣ / ١٣ ، رقم ٧٤٧ بإسناد صحيح .

(٣) مسند الإمام أحمد : ٢١٣ / ١٣ الهامش تعليق الأستاذ أحمد محمد شاكر .

جرحاً ولا إهانة ، ولا يُخرجون من قيل له ذلك من العدالة والصدق ، من ذلك ما قالته أسماء بنت عميس لعمر بن الخطاب : كذبت يا عمر (١) ، وكان ذلك في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهل يتصور من أسماء أو غيرها أنها تعنى التكذيب بمعنى الافتراء؟ إنها تعنى الخطأ ولا شك .

وقد بيّن ابن قتيبة معنى إنكار الصحابة على أبي هريرة فيما ذكره من الأخبار والوقائع ، فلم يكن قط بمعنى الإكذاب . ولم يقولوا له إنك تكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو تضع أو تفتري أو تختلق ، إنما خالفوه أحياناً وليس هذا من باب التجريح . ومما قاله ابن قتيبة عن الصحابة وأحوالهم : « . . فأعلمك أنهم كانوا يخطئون لا أنهم كانوا يتعمدون ، فلما أخبرهم أبو هريرة ، بأنه كان ألزمهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم لخدمته وشيخ بطنه ، وكان فقيراً معدماً ، وأنه لم يكن ليشغله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غرس الودى ، ولا الصنق بالأسواق ، يعرض إنهم كانوا يتصرفون في التجارات ويلزمون الضياع في أكثر الأوقات وهو ملازم له لا يفارقه ، فعرف ما لم يعرفوا وحفظ ما لم يحفظوا أمسكوا عنه » (٢).

وبعد هذا ، فإن عبد الحسين ينكر إمساك الصحابة عن أبي هريرة عندما عرفوا منزلته كما روى ابن قتيبة ويرى أن دفاعه إنما كان جزافاً لا يصغى إليه (٣). هذا ما يريده مؤلف كتاب (أبو هريرة) لأن الحق لا يوافق هواه . ولا يعجبه إلا أن يستشهد بروايات الإسكافي المتروكة ، التي يجرح فيها أبا هريرة .

ويدعى بعد ذلك أن الإمام أبا حنيفة وأصحابه كانوا يتركون حديث أبي هريرة إذا عارض قياسهم كما فعلوا في حديثه عن المصرة وهي البقرة أو الشاة أو الناقة يجمع اللبن في ضرعها . . إذ روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تصروا الإبل والغنم ، من ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين من بعد أن يحلبها ، فإن رضيها أمسكها ، وإن سخطها ردها وصاعاً

(١) صحيح مسلم : ٤ / ١٩٤٦ رقم ٢٥٠٣ .

(٢) تأويل مختلف الحديث : ٥٠ .

(٣) أبو هريرة : ٢٦٦

من تمر « فلم يأبها بحديثه هذا وقالوا : أبو هريرة غير فقيه وحديثه هذا مخالف للأقيسة بأسرها ، فإن حلب اللبن من التعدى ، وضمان التعدى يكون بالمثل أو القيمة ، والصاع من التمر ليس واحداً منهما إلى آخر كلامهم (١) .

وهذا ما ذكره الأستاذ أحمد أمين (٢) كما استشهد أبو ريثة بنحو هذا عن الحنفية ، وذكر مسألة المصرة (٣) .

وقد انتصر ابن عساكر لأبي هريرة ورفض قبول ذلك الادعاء وأكد أنه غير مقبول وغير مرضى وقال : (فقد قدمنا ذكر من أثنى عليه ووثقه ، وذكرنا من روى عنه وأصلقه) (٤) .

وقد ذكر الذهبي مسألة المصرة ودافع فيها عن أبي هريرة ، وأوجب العمل بحديثه ، ويبيّن أن عمل الحنفية وسائر الأئمة بخلاف هذه الرواية عن الحنفية ، ويبيّن أن الحنفية قدّموا خبر أبي هريرة على القياس ، وكذلك فعل الإمام مالك ، ويبيّن أن أبا حنيفة قد ترك القياس لما هو دون حديث أبي هريرة في مسألة القهقهة ، لذلك الخبر المرسل (٥) . وأنهم لم يتركوا هذا الخبر لخصوص أبي هريرة بل للدليل أقوى منه . وقد فنّد الدكتور مصطفى السباعي ما ادعاه الأستاذ أحمد أمين من تقديم الحنفية القياس على الخبر إذا عارضه ، وأنهم فعلوا هذا في أحاديث أبي هريرة ، وأنهم يعدونه غير فقيه ، ورد على ذلك رداً علمياً جليلاً كشف فيه عن الحق ، ودحض هذه الرواية بالحجة القوية والأدلة الواضحة ، ولولا ضيق المقام لذكرت ذلك هنا (٦) .

(١) المرجع السابق : ٢٧٠ (٢) انظر فجر الإسلام : ٢٦٩ .

(٣) انظر أضواء على السنة المحمدية : ١٦٩ و ١٧١ .

(٤) ابن عساكر ص ٥٠٧ ج ٤٧ .

(٥) انظر سير أعلام النبلاء : ٤٤٤ - ٤٤٥ .

(٦) راجع كتاب «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» : ٢٩٩ - ٣٠١ . وإلتام الموضوع

راجع صفحة : ٣٠٢ - ٣٠٣ . ومن ذلك يتبين لنا دس ما روى عن محمد بن الحسن عن

أبي حنيفة والذي ذكره صاحب كتاب «المؤمل» في الصفحة ٣١ ، لأنه يخالف ما طبقه الأحناف .

لقد تبين لنا مما عرضناه أن أبا هريرة لم يكن محل تكذيب من الصحابة والتابعين ، ولم يثبت قط أن أحداً اتهمه بالكذب ، والوضع واختلاق الأحاديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بخلاف ما ادعاه أهل الأهواء وبعض المستشرقين أمثال (جولد تسيهر) و (شبرنجر) وكل ما كان بينه وبين بعض الصحابة لم يعد باب التحقيق العلمي ، ولم يتناول قط عدالته وصدقه وأمانته ، وإذا رد عليه بعضهم فإنما ردوا بعض ما كان يفتى به ، مما علمه من حديث رسول الله عليه الصلاة والسلام ، فكان خلافهم في فهم الحديث ، لا في الحديث نفسه من حيث نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو عدم نسبته ، وكان اعتراضهم على (فتواه) لا على (حديثه) ولم يكن هذا خاصاً بأبي هريرة ، بل حدث كثيراً بين الصحابة . وهناك فرق كبير بين رد (الفتوى) ورد (الحديث) ، و (الخطأ) و (التكذيب) ، فشتان ما هما .

وقد ثبت أن أبا هريرة أفتى في مسائل دقيقة في حضرة ابن عباس وغيره ، وعمل الصحابة ومن بعدهم بحديثه في مسائل كثيرة - تخالف القياس - كما عملوا كلهم بحديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تنكح المرأة على عمها ولا خالتها » (١) .

فلو شك أحد في صحة حديثه أو في صدقه لتركوا حديثه ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل .

هذا وقد عرفت الأمة مكانته ومنزلته ، وقبلوا حديثه ، وظهر لنا ذلك واضحاً كالشمس في رابعة النهار . وقد سبق أن بينت ثناء الصحابة والتابعين والأئمة عليه وأكرر هنا قول الإمام الذهبي فيه : (وقد كان أبو هريرة وثيق الحفظ ما علمنا أنه أخطأ في حديث) (٢) .

إلا أن مؤلف كتاب (أبو هريرة) لم يأبه بكل هذا ، واستنتج من تلك المناقشات العلمية كذب أبي هريرة ، ورأى ما دار بينه وبين بعض الصحابة

دليلاً قاطعاً على تجريجه ، فقال : (وناهيك تكذيب كل من عمر وعثمان وعلى ، وعائشة له ، وقد تقرر بالإجماع تقديم الجرح على التعديل في مقام التعارض ، على أنه لا تعارض هنا قطعاً ، فإن العاطفة بمجرد ما لا تعارض تكذيب من كذبه من الأمة .

أما أصالة العدالة في الصحابة فلا دليل عليه ، والصحابة لا يعرفونها ، ولو فرض صحتها فإنما يعمل على مقتضاها في مجهول الحال ، لا فيمن يكذبه عمر وعثمان وعلى وعائشة ، ولا فيمن قامت على جرحه أدلة الوجدان ، فإذا نحن من جرحه على يقين جازم (١) .

إلا أن زعمه هذا رددناه بالحجج الدامغة ، فأنهار ما ادعاه أمام الصرح الشامخ الذي يحمي عدالة أبي هريرة ، وتحطمت سهامه الواهية على الحصن المنيع الذي بناه أبو هريرة بصدقه وأمانته واستقامته ، فلم يجد ثغرة ينفذ منها ، أو ثلماً يدس فيه هواه ، فراح يشكك الناس في مرويات أبي هريرة ، ويستشهد ببعض الأحاديث التي وردت في الصحيحين عنه ، متخذاً طعنه في أبي هريرة وتجريجه إياه ، مطية وذريعة للتشكيك في ما ورد في الصحيحين عامة ، يريد من قرائه بل من الناس جميعاً أن لا يثقوا بالكتب التي أجمعت الأمة على صحتها ، وتلقاها بالقبول ، ولم يجد إلى ذلك سبيلاً . إلا أن يذكر بعض الأحاديث التي تتعلق بالأمور الغيبية ، ويحاول أن يحكم العقل البشري فيها ، يوازن بينها وبين الواقع ، من ذلك حديث خلق آدم (ص ٥٦) فيحمل ألفاظه ما لا يتحمل ، ويفسره تفسيراً لا يقبله العقل والذوق السليم ، ويسوق غيره من الأحاديث التي تتناول بعض أحوال يوم القيامة ، كرؤية الله تعالى (ص ٦٤) ، والنار (ص ٧٠) ، وينكر ما جاء في حديث استجابة الله تعالى الدعاء في الثلث الأخير من كل ليلة (ص ٧٢) ويحمل ألفاظه ما لا يتحمل ، فالحديث (عن أبي هريرة مرفوعاً قال : ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى الثلث الأخير يقول : من يدعوني فأستجب له.. الحديث) اهـ

ويثور الكاتب قائلاً : (تعالى الله عن النزول والصعود والمجيء والذهاب والحركة والانتقال . . . وقد كان هذا الحديث والثلاثة التي قبله مصدراً للتجسيم في الإسلام . كما ظهر في عصر التعقيد الفكري ، وكان من الخنابلة بسببها أنواع من البدع والأضاليل ولا سيما ابن تيمية . . . ص ٧٣) . ويذكر قصته على منبر دمشق .

إن المؤلف حمل ألفاظ هذه الأحاديث على ظاهرها حتى وصل إلى نتيجة التجسيم ، كما فعل (المشبهة) ، ولما كان التشبيه مخالفاً لعقيدة جمهور المسلمين ، أنكر صحة الحديث وهو رأى (الخوارج والمعتزلة وهو مكابرة) (١) ويقول ابن العربي : (حكى عن المبتدعة رد هذه الأحاديث ، وعن السلف إمرارها ، وعن قوم تأويلها وبه أقول . . . والحاصل أنه تأوله بوجهين : إما بأن المعنى ينزل أمره أو الملك بأمره ، وإما بأنه إستعارة بمعنى التلطف بالداعين والإجابة لهم ونحوه) (٢) . أقول إن حمل ألفاظ هذا الحديث على حقيقته تعنت ومكابرة بلا دليل ، والأصل أنه إذا امتنع حمل ألفاظ اللغة على الحقيقة صرفت إلى المجاز ، وهذا كثير في اللغة ، فكما تقول : خرجت المدينة تستقبل الحجاج . وتقصد بذلك أكثر أهل المدينة ، كذلك يجب أن تقول في مثل هذا الحديث وفي الآيات التي استدلت بها (المشبهة) على رأيهم كآية (الاستواء) وغيرها . ويلزم من إنكار هذه الأحاديث لما فيها من التجسيم والتشبيه — على رأى المؤلف — إنكار جميع الآيات التي بهذا المعنى ، ولا يقول بهذا مسلم . فكما صرفت ألفاظ تلك الآيات إلى المجاز تصرف ألفاظ بعض الأحاديث أيضاً إلى ذلك ؛ لأن بعض الأحاديث جاءت على سنن ونهج القرآن الكريم . وإذا أبى أن تصرف هذه الألفاظ إلى المجاز قلنا له : يلزم من هذا أن تفسر المدينة — في مثلنا — بأبنيتها ومساجدها وبيوتها وأشجارها ، وهذا لا يعقل ولا يتصور ، وهو خلاف العادة والعرف ، لذلك وجب صرفه إلى المجاز . ومن غير أن نرد ذلك الأصل اللغوي ، الذي

(٢) فتح الباري : ٢٧٢/٣ .

(١) فتح الباري : ٢٧٢/٣ .

عليه العرب ، أدباؤهم وفصحائهم وعامتهم منذ عرفهم التاريخ . وعلى هذا الأصل نحمل بعض آيات القرآن الكريم وبعض أحاديث الرسول الأمين صلى الله عليه وسلم .

وبمثل هذه الاعتراضات يرد بعض الأحاديث ، التي تتعرض لأحوال الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه ، والملائكة ، وفي كل هذا لا يكف أذى لسانه عن أبي هريرة ، فيستهزىء به تارة ، ويزدرية أخرى ، ويشتمه حيناً ، ويتهكم عليه أحياناً . . . ويتهمه بالتزوير مرة (١) ، وبالهرء والمذر مراراً (٢) ، وذهب المؤلف إلى التشكيك في الأحاديث التي ساقها ، والتي لم يخف منها على العلماء شيء ، فبينوا صحتها ، ومعانيها ومناسباتها ، وقارنوا ما روى منها عن أبي هريرة بمرويات غيره - ولم يكن هذا خاصاً لحديث أبي هريرة ، بل عاماً لجميع الأحاديث - ولم يثبتوها في كتبهم إلا بعد تحقيق ودراسة علمية عميقة .

ثم إن المؤلف خلال بحثه وعرضه لأكثر تلك الأحاديث ، لم يتخل عن هواه ، فكان يرى أن بعضها من وضع أبي هريرة ليرضى به الأمويين ، من ذلك ما رواه عنه فقال في (ص ١١٨) : (أخرج الشيخان عن أبي هريرة مرفوعاً : اللهم إنما محمد بشر يغضب كما يغضب البشر ، وإني قد اتخذت عندك عهداً لن تخلفنيه ، فأما مؤمن آذيته أو سببته أو جلدته ، فاجعلها له كفارة ، وقربة تقربه بها إليك - الحديث) ويرى أن أبا هريرة (وضع هذا الحديث على عهد معاوية تزلفاً إليه ، وتقرباً إلى آل أبي العاص ، وسائر بني أمية ، وتداركاً لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، من لعن جماعة من منافقيهم ، وفراعتهم إذ كانوا يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجاً ، فسجل عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بلعنه إياهم في كثير من مواقفه المشهودة خزيماً مؤبداً ، ليعلم الناس أنهم ليسوا من الله ورسوله في شيء فيأمن على الدين من نفاقهم . . . ص ١٢٣ - ١٢٤) .

(٢) انظر ص ٩٦ من كتابه .

(١) انظر ص ٧٧ من كتابه .

هذه إحدى الروايات المطلقة (١) . التي ورد فيها إيداء أو سب الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد وردت روايات أخرى مقيدة بينت المراد من الروايات المطلقة ، فقد جاء في رواية عنه عليه الصلاة والسلام : « . . فأما أحد دعوت عليه من أمتي بدعوة ليس لها بأهل أن يجعلها له طهوراً وزكاة وقربة » (٢) ، ولم يذكر أحد من العلماء أن أبا هريرة وضع هذا الحديث إرضاء لمعاوية . وماذا يقول عندما يعلم أن عائشة أم المؤمنين وجابر بن عبد الله الأنصاري ، وأنس بن مالك (٣) رضى الله عنهم قد رووا هذا الحديث أيضاً ؟ فهل وضعوه أيضاً إرضاء لمعاوية ! ! أظن أنه لا يقول هذا أحد يعرف للصحابة منزلتهم وفضلهم وجليل قدرهم .

ثم إن هذا الحديث ورد في حديث طويل ، حين داعب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتيمة عند أم أنس بن مالك ، وقال لها « لقد كبرت ، لا كبر سنك » فظنت اليتيمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دعا عليها ، فاستفهمت أم أنس من الرسول عن ذلك فقال فيما قاله « . . فأما أحد دعوت عليه من أمتي بدعوة ليس لها بأهل أن يجعلها الله له طهوراً وزكاة وقربة يقرب به بها منه يوم القيامة » (٤) .

فإن دعاه عليه الصلاة والسلام أو سبه لمؤمن ليس بأهل لذلك — يكون أجراً وطهوراً له ، وهذا من باب تلطف رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمته ، وقد ذكر الإمام النووي بعض المقصود من هذا الحديث ، فقال : (إن ما وقع من سبه ودعائه ونحوه ليس بمتصود . بل هو مما جرت به عادة العرب في وصل كلامها بلا نية ، كقوله « تربت يمينك » وعقرى حلقى ، وفي هذا الحديث « لا كبرت سنك » وفي حديث معاوية « لا أشبع

(١) انظر صحيح مسلم ، ص ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ ج ٤ .

(٢) صحيح مسلم ، ص ٢٠١٠ ج ٤ من حديث طويل رقه (٩٥) .

(٣) انظر صحيح مسلم ، ص ٢٠٠٧ ، و ٢٠٠٩ ج ٤ .

(٤) صحيح مسلم ، ص ٢٠٠٩ ، حديث ٩٥ ج ٤ .

الله بطنه « (١) ونحو ذلك لا يقصدون بشيء من ذلك حقيقة الدعاء ، فخاف صلى الله عليه وسلم أن يصادف شيء من ذلك إجابة ، فسأل ربه سبحانه وتعالى ، ورغب إليه أن يجعل ذلك رحمة وكفارة وطهوراً وأجرأً وإنما كان يقع هذا منه في النادر والشاذ من الأزمان ، ولم يكن صلى الله عليه وسلم فاحشاً ولا متفحشاً ولا لعاناً (٢) . وإلى جانب هذا ، فإن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا يطمئن السامع بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقصد بما يجرى على لسانه مما اعتاده العرب في كلامهم - أذى ولا شتماً . وإنما يرجوه أن يكون رحمة وأجرأً .

هذه لإحدى الصور التي يعلل بها سبب وضع أبي هريرة لحديث روى في الصحيحين ، وهو الذي ادعى في كتابه أكثر من مرة (التجرد العلمي والذوق الفني) ، يكذب الصحابة ، ويفسق بعض المسلمين ، بل يكفرهم من غير دليل ولا برهان ، فأى تجرد هذا ؟ وأي تحقيق وبحث نزيه في مثل هذا ! ! ؟

ثم يقول المؤلف : (وقد كان صلى الله عليه وسلم رأى في منامه كأن بنى الحكم بن أبي العاص ينزون على منبره كما تنزو القرودة ، فيردون الناس على أعقابهم القهقري : فما رؤى بعدها مستجمعاً ضاحكاً حتى توفي ، وقد أنزل الله تعالى عليه قرآناً يتلوه آناء الليل وأطراف النهار :

« وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس والشجرة الملعونة في القرآن ، ونخوفهم فما يزيدهم إلا طغياناً وكفراً » (٣) .
قال في الهامش هي الآية (٦) من الإسراء ص ١٢٤ .

وعزا حديث (المنام) إلى الحاكم الذي صححه على شرط الشيخين ، إلا أن الحاكم متساهل في تصحيحه ، ولو سلمنا صحة (المنام) فما هي علاقته

(١) انظر تفصيل هذه الأخبار ومناسباتها في صحيح مسلم بشرح النووي ، ص ١٥٤ -

١٥٥ ، ج ١٦ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ، ص ١٥٢ ، ج ١٦ .

(٣) الإسراء : ٦٠ ، بلفظ « طغياناً كبيراً » .

بالآية ؟ ثم إن القرآن الكريم كله لا يحمل بين دفتيه آية كاملة بهذا اللفظ ، والآية الستون (٦٠) في سورة الإسراء ، لا السادسة كما ذكر ، تختلف في ختامها ، فليس فيها (طغيانا وكفراً) بل « طغياناً كبيراً » ، فحسنا الظن به وقلنا من المحتمل أن يكون هذا خطأ مطبعياً ، إلا أنه لم يشر إلى شيء في جدول الخطأ والصواب من كتابه ، فلم يعد ينفع حسن الظن به ، فتأكد لنا أنه يثبت هذا متيقناً من صحته ؛ فهو يحرف الكلم عن مواضعه ، ويبدل كلام الله تعالى كما يشاء ؛ وأغرب من هذا أنه يستشهد بالآية الكريمة على أنها نزلت من أجل ذلك (المنام) ، وأن الشجرة الملعونة في القرآن هي الأسرة الأموية أخبره الله تعالى بتغلبهم على مقامه وقتلهم ذريته وعتيهم في أمته . . ! لا نعلم مصدرأ موثقاً يروى هذا ! ! فن الأمين الذى نقل لعبد الحسين ذلك المنام ؟ ومن الذى أخبره عن الشجرة الملعونة ؟ ؟ وكل ما يذكره المؤلف عن مصادره في هذا قوله (والصحاح فيه متوافرة ولا سيما من طريق العترة الطاهرة) ! !

شهد الله أنى أحب علياً وأهله وعترته حباً لا ينازعنى فيه كثير ممن يزعمون حبه من شيعته في هذا العصر ، لا أقول هذا متعصباً لنسبنا المتصل به ، ولا تحزباً إليه ، بل لأنه من أفضل الصحابة والخلفاء الراشدين ولحب رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه ، وليده الكريمة الطيبة في الدفاع عن الإسلام . . فأى شيء عند عترته الطاهرة يخفى على المسلمين جميعاً ، وأى علم اختص الله به علياً رضى الله عنه أو عترته الطاهرة ! ؟ وقد قال رضى الله عنه : (من زعم أن عندنا شيئاً نقرؤه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة ، صحيفة فيها أسنان الإبل وأشياء من الجراحات ، فقد كذب . .) (١) .

بعد هذا لا يمكننا أن نقبل هذا التأويل للآية الكريمة ، ولا يمكننا أن نثق بذلك الإخبار عن الشجرة الملعونة التى ذكرها المؤلف . وكل ما جاء في هذا الموضوع فى أشهر التفاسير : أن هذه الآية الكريمة تتناول جانباً مما جاء فى ليلة المعراج المبارك ، والرؤيا المقصودة هنا (ما عينه عليه الصلاة

(١) مسند الإمام أحمد : ٤٤/٢ ، رقم ٦١٥ بإسناد صحيح ونحوه كثير فى المسند

والسلام ليلة المعراج من عجائب الأرض والسماء حسبما ذكر في فاتحة السورة الكريمة (١) (« والشجرة الملعونة في القرآن » عطف على الرؤيا ..) (٢) ولم يذكر أحد قط أن هذه الشجرة هي الأسرة الأموية - اللهم إلا ما ذكره عبد الحسين - والشجرة تلك التي (تنبت في أصل الجحيم في أبعد مكان من الرحمة ، أي وما جعلناها إلا فتنة لهم حيث أنكروا - (المشركون) - ذلك وقالوا إن محمداً يزعم أن الجحيم يحرق الحجارة ثم يقول ينبت فيها الشجر ، ولقد ضلوا في ذلك ضلالاً بعيداً . . .) (٣) .

فإذا نقول في مؤلف ينتحل على الله عز وجل ما لم يسمع به إنسان ، ويفسر الآيات بهواه ، ويزعم أن هذا مما أخبر الله به نبيه صلى الله عليه وسلم ! وبعد هذا يتم رواية الإسلام أبا هريرة ! ! أن جميع ما وجهه من الطعون إلى أبي هريرة ، لو وجهت إليه أضعافاً مضاعفة ، ما وقت رداً على دعواه في تلك الصفحة من كتابه .

ويتابع المؤلف سرده بعض الأحاديث التي رواها أبو هريرة ، ويحاول الطعن فيها والتشنيع على روايتها ، وينتهي به تحقيقه واستنتاجه ، إلى أن مسند أبي هريرة في حكم المرسل لا يصلح حجة ولا يقوم دليلاً : (ص ٢٥٠) ضارباً عمل الأمة بحديث أبي هريرة من لدن عهد الصحابة إلى عهدنا عرض الحائط . مخطئاً العلماء والفقهاء ، بل مخطئاً الصحابة أنفسهم الذين حملوا عنه حديثه وعملوا به . فكان مخطئاً في بحثه ، ضالاً في نتائجه غير دقيق في استنباطه واستنتاجه . وقد أداه إلى ذلك هواه وتعصبه واعتماده على الروايات الضعيفة (٤) . والكتب غير الموثوقة ، ونظراته الضيقة التي جعلته يرى في أبي هريرة الرجل المتهم دائماً بل الرجل المتلبس بالجرم الثابت . لذلك كانت نتائجه أحياناً تسبق بحثه واستنتاجه وحكمه ، وكثيراً ما كان يتأول بعض النصوص ويحملها ما لا تحتمل حتى انتهى إلى أن رسول الله قد أخبر عنه بأنه

(٣ و ٢١) تفسير أبي السعود : ٢٢٣ / ٣ .

(٤) لذلك لم أتعرض إلى بعض ما ذكره المؤلف لأنه استفاه من كتب غير موثوقة ، أو من كتب موثوقة نصت على ضعفه ، من ذلك ما رواه عن مزود أبي هريرة الذي قال في روايته الترمذي حسن غريب . وغيره . انظر سير أعلام النبلاء : ٤٥٢ / ٢ .

من أهل النار (انظر صفحة ٣١٠ و ٣١٥ من كتابه) ، ويفسر بعض الأخبار بما تلميه عليه عواطفه ، وقد أشرت إلى هذا فيما سبق ، كما أنه حمل أبا هريرة وزر الوضّاعين الذين استغلوا كثرة حديثه ، ووضعوا بعض الأخبار على لسانه ، وكل ذلك بينه رجال النقد .

وإني أدعو العلماء المنصفين إلى استقراء مرويات أبي هريرة - وأجمع ما لدينا مسند الإمام أحمد - فإنهم لن يجدوا له حديثاً يخالف فيه الأصول العامة للشريعة ، أو يتفرد بحديث شاذ ينكر عليه ، وما من حديث استشهد به الكاتب إلا عرف المحدثون والنقاد قيمته ، وما من شبهة أوردها على أبي هريرة أو على مروياته إلا ردها الحفاظ ، وأزالوا أشكالها وبيقوا حقيقتها ، حتى أسفر وجه الحق ، ونجا أبو هريرة من تلك الأعاصير المصطنعة التي عصفت حوله ، ومن تلك الأمواج الغدّارة التي تلاطمت على قدميه . فبقى صامداً أبداً الدهر يحترمه الجمهور ، ويعرفون مكانته ومنزلته ، وارتدت تلك الهجمات الضالة على أعقابها خامدة مكتومة الأنفاس تجر وراءها ذيول الخزي والانكسار ، ولم تزل بعض بقايا هؤلاء تحمل لواء مهاجمة أبي هريرة وآتاهمه ، إلا أنهم قلة لا يذكرون ، ولن يستطيعوا أن يخذلوا من عدالة أبي هريرة ، أكثر مما يخذش طفل صغير في جبل شامخ بظفره .

ولابد لي من أن أشير هنا إلى ما كتبه مؤلف (كتاب أضواء على السنة المحمدية) حول أبي هريرة زيادة على ما جاء في كتاب عبد الحسين شرف الدين . لقد ذكر الكاتب أكثر ما كتبه صاحب كتاب (أبو هريرة) إذ كان من مراجعه الأساسية ، وقد أثني عليه في كتابه في أكثر من موضع (١) ، ودعم آراءه وأقواله بما جاء في دائرة المعارف الإسلامية (٢) عن (شبرنجر) و (جولدسيهر) . وكان أكثر طعناً في أبي هريرة من أستاذه ، وأسلط لساناً ، وأشد منه في استهزائه وازدرائه إياه . فلم ير صحبته للرسول صلى الله

(١) انظر هامش الصفحة (١٥٧) من كتابه .

(٢) انظر صفحة ١٧١ - ١٧٢ من كتابه : أضواء على السنة المحمدية .

عليه وسلم إلا من أجل أكله وشربه ، وقد صورته طفيلياً جشعاً نهماً ، يقف على الأبواب ، ويتصدى لأصحابه في الطريق حتى إنهم لينفرون منه أحياناً ، ولقبه بـ (شيخ المضيرة) اعتماداً على ما استقاه من كتب الندماء والظرفاء ، وكتب الأدب التي رآها مصدراً حسناً للسنة !! (١) ويجمع من الأخبار صحيحها وسقيمها من غير أن يمحص فيها ، مثال ذلك ما رواه (أبو نعيم في الحلية ، قال : كان أبو هريرة يطوف بالبيت وهو يقول : ويل لي .. بطى إذا أشبعته كظني ، وإن أبعثته سبني) (٢) . ذكر هذه الرواية دون أى تعليق لأنها تؤيد ما زعم . إلا أن راوى هذا الخبر عن أبي هريرة هو (فرقد السبخي) والخبر ضعيف مردود ، لأن فرقد هذا ليس من أصحاب الحديث . وإليك أقوال العلماء فيه :

قال أيوب السختياني عنه : ليس بشيء ولم يكن صاحب حديث .

قال ابن المديني عن يحيى القطان : ما يعجبني التحديث عنه .

قام الإمام أحمد : إنه رجل صالح ليس بقوى في الحديث لم يكن صاحب حديث .

قال يحيى بن معين : ليس بذلك ، وقال مرة ثقة . .

قال البخاري : في حديثه مناكير .

قال النسائي : ليس بثقة .

قال يعقوب بن شيبه : رجل صالح ضعيف الحديث جداً .

قال أبو حاتم الرازي : ليس بقوى في الحديث . .

وأما ابن حجر فلم يذكر سماعه من أبي هريرة (٣) وأقول إن سماعه غير محتمل لأنه توفي سنة إحدى وثلاثين ومائة وأبو هريرة توفي في أبعده الأقال سنة تسع وخمسين فتي سمعه ووعى عنه ، ولو سلمنا سماعه ، فإنه غير ثقة .

(١) انظر صفحة ١٥٦ من كتابه : أضواء على السنة المحمدية .

(٢) انظر صفحة ١٥٧ من كتابه : أضواء على السنة المحمدية . والحلية : ٣٨٢/١ .

(٣) تهذيب التهذيب : ٢٦٣/٨ .

وقال ابن حبان : فيه غفلة ، ورداءة حفظ : فكان يرفع المراسيل وهو لا يعلم ويسند الموقوف من حيث لا يفهم ، فبطل الاحتجاج به (١) .
وأمثال هذه الرواية كثير في كتابه سأعرض لبعضها بعد قليل .



هل كان أبو هريرة تلميذاً لكعب الأحبار (٢) ؟ :

وكما اتهمه عبدالحسين (٣) بالأخذ عن كعب الأحبار اتهمه أيضاً أبوهريرة بذلك ، وهول هذا الزعم ، وصوره مؤامرة دبرها كعب الأحبار لبث الإسرائيليات في الدين الإسلامي ، وجعل أبا هريرة مطية له من أجل ذلك ، ويرى أبو رية أن كعباً (قد سلط قوة دهائه على سذاجة أبي هريرة لكي يستحوذ عليه وينيمه ليلقنه كل ما يريد أن يبثه في الدين الإسلامي من خرافات وأوهام . وكان له في ذلك أساليب غريبة وطرق عجيبة ص ١٧٢) ويرى أبو رية أن كعباً كان يثني على أبي هريرة وعلى معرفته لما في التوراة ، ليثق الناس به ويأخذوا عنه حديثه الذي يلقنه إياه كعب . هكذا يتصور أبو رية ، ويرى أبا هريرة العوبة في يد كعب يأخذ عنه ويدعي أنه سمع من الرسول !!! ما كان لكعب ولا لغير كعب أن يشتري ضمير أبي هريرة الذي عرفناه في أمانته وصدقه وإخلاصه . وحاول أن يستشهد ببعض الأحاديث ليدعم زعمه إلا أنه لم يوفق في واحد منها (٤) .

-
- (١) المرجع السابق : ٢٦٤/٨ وميزان الاعتدال : ٣٢٧/٢ ، ترجمة ٢٦١٤ .
(٢) انظر أضواء على السنة المحمدية : ١٢٥ . فقد ذكر المؤلف رواية أبي هريرة وعبد الله بن عمرو حديث « حدثوا عن بني إسرائيل ... » . ثم قال : وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو من تلاميذ كعب الأحبار .
(٣) أبو هريرة ، ص ٥٧ .
(٤) فقد رد عليه كل ما ادعاه الأستاذ عبد الرحمن المعلمي اليماني في كتابه : الأنوار الكاشفة ، ومدير دار الحديث بمكة الأستاذ محمد عبد الرزاق حمزة في كتابه : ظلمات أبي رية ، وفضيلة الأستاذ محمد محمد السامح أستاذ علوم الحديث في كلية أصول الدين في كتابه : المنهج الحديث . ثم نشر رده في كتاب ساه (أبو هريرة في الميزان) . وهذه الردود تفصيلية . وكان الدكتور مصطفى السباعي رئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه في جامعة دمشق يطبع كتابه (السنة) فتعرض للرد على أبي رية (ص ٣٠٥ - ٣٦٤) رداً قوياً ، إلا أن سوء أحواله الصحية ومرضه حال بينه وبين الرد التفصيلي عليه .

والمشهور عن أبي هريرة أنه كان يعزو كل ما يحدث به عن غير النبي صلى الله عليه وسلم إلى قائله ، فبالأحرى أن يبيِّن حديث كعب ، وما يقوله له كعب ، ولا يمكن لإنسان أن يتصوّر أبا هريرة الذى روى حديث « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » عن الرسول صلى الله عليه وسلم ثم يكذب على لسان الرسول عليه الصلاة والسلام ، وينسب ما يقوله كعب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وخاصة أن كعب الأحبار لم يلتق النبي عليه الصلاة والسلام . فإن كان أبو هريرة وابن عباس قد سمعا من كعب ورويا عنه فإنما رويا أخبار الأمم الماضية وعزواها إليه . وربما يكون بعض السامعين قد خلط بين ما يرويه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وما يرويه من القصص عن كعب ، ويثبت ذلك ما قاله بشر بن سعيد : (اتقوا الله ، وتحفظوا من الحديث ؛ فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة ، فيحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحدثنا عن كعب (الأحبار) ثم يقوم ، فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب ، ويجعل حديث كعب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) .

فليس في تحديث أبي هريرة عن كعب أى حرج أو مانع وقد سمح رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال : « حدثوا عن نبي إسرائيل ولا حرج » ، ولكن ليس لأحد أن يزعم أنه كان ينسب ما يحدث به عن كعب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد بان وجه الحق فيما روينا من أن بعض من كان يسمع ذلك كان يخطئ في نسبة ما سمع من أبي هريرة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم . فما جريرة أبي هريرة في ذلك ؟ .

والغريب من أمر المؤلف أنه يتعجب من بعض الأحاديث التي يرويها أبو هريرة ويوافقها عليها كعب ، ويستشهد بما يؤيدها من التوراة . مثال ذلك ، قوله : (وإليك مثلاً من ذلك نخم به ما ننقله من الأحاديث التي رواها أبو هريرة عن النبي وهي في الحقيقة من الإسرائيليات حتى لا يطول

(١) سير أعلام النبلاء : ٤٣٦/٢ عن بشر بن سعيد وأخرجه مسلم عن بشر وهو الأصح .

بنا القول : روى الإمام أحمد عن أبي هريرة أن رسول الله قال : « إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام ، أقرأوا إن شئتم : وظل ممدود » . ولم يكذب أبو هريرة يروى هذا الحديث حتى أسرع كعب فقال : صدق والذي أنزل التوراة على موسى ، والفرقان على محمد . . (١) .

ما وجه الإنكار لهذا الحديث ، وقد رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم عدد من الصحابة ، وأخرجه الأئمة الأعلام في الصحاح والسنة والمسانيد والمصنفات ، ورواه عن هؤلاء الصحابة خلق كثير من التابعين ، فهل خدع كعب أولئك الصحابة والصحابييات الذين رووه أيضاً ، وما هي غاية كعب في قوله هذا ؟ أم أن هناك غايات وراء الميول والأهواء التي حلت أمثال هؤلاء على النيل من السنة وروايتها للتشكيك فيها بمجانبة البحث العلمي حيناً وبالتدليس والكذب أحياناً .

هذا الحديث الذي أنكره ، حديث الشجرة التي يسير الراكب في ظلها مائة عام في الجنة ولا يقطعها ، رواه الأئمة الأعلام وسأذكر أكثرهم لا على سبيل الحصر :

رواه أحمد عن أبي هريرة في مسنده .

رواه مسلم عنه في صحيحه .

ورواه البخاري عنه في صحيحه .

ورواه عبد الرزاق عنه في مصنفه .

ورواه ابن جرير الطبري عنه في تفسيره .

ورواه الترمذي عنه في كتابه الجامع الصحيح .

وسمعه من أبي هريرة الأعرج ، وعبد الرحمن بن أبي عمرة ، وهمام ابن منبه ، ومحمد بن زياد ، والمقبري ، ومحمد بن سيرين ، وأبو الضحاك ،

(١) أضواء على السنة المحمدية : ١٧٧ ، وروى هذا الحديث الإمام مسلم .

ومحمد بن عمرو بن أبي سلمة ، وعبد الرحيم بن سليمان ، وزيادة مولى
بنى مخزوم .

وروى هذا الحديث أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
وأخرجه البخارى عنه فى الصحيح ، وأبو داود الطيالسى فى المسند ،
وأبو يعلى الموصلى فى المسند أيضاً .

وروى هذا الحديث أيضاً أبو سعيد الخدرى وسهل بن سعد عن النبي
صلى الله عليه وسلم .

وأخرجه عنهما البخارى ومسلم فى صحيحهما (١) .

قال ابن كثير : فهذا حديث ثابت عن رسول الله صلوات الله عليه ،
بل متواتر مقطوع بصحته عند أئمة الحديث النقاد ، لتعدد طرقه ، وقوة
أسانيدِهِ ، وثقة رجاله . (تفسير ابن كثير ط المنار ص ١٨٧ و ١٨٨ ج ٨) .

وأخرج حديث أبى هريرة أيضاً :

ابن أبى شيبه فى المصنف ، وهناد فى المسند ، وعبد بن حميد فى المسند ،
وابن المنذر فى تفسيره ، وابن مردويه فى تفسيره .

وأخرج حديث أنس أيضاً :

أحمد فى المسند ، والترمذى فى جامعه ، وابن جرير فى التفسير ،
وابن المنذر فى التفسير ، وابن مردويه فى التفسير .

وأخرج حديث أبى سعيد الخدرى أيضاً ابن مردويه فى تفسيره .

وروى ابن عباس الحديث موقوفاً عليه ، وأخرجه ابن أبى حاتم
وابن مردويه فى تفسيرهما (٢) .

وروت أسماء بنت أبى بكر الصديق هذا الحديث وأخرجه الترمذى (٣)

(١) انظر جامع الأصول ، ص ١٣٨ ، ج ١١ .

(٢) انظر الدر المنثور للسيوطى ، ص ١٥٧ ، ج ٦ .

(٣) انظر جامع الأصول ، ص ١٣٨ ، ج ١١ . وينظر حديث أبى هريرة أيضاً

فى مجمع الزوائد ، ص ٤١٤ ، ج ٨ .

بعد كل هذا هل من سبيل لاتهمم أبي هريرة رضى الله عنه ؟
أيتهمه الكاتب لأنه روى بكل أمانة ما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم كما سمع
غيره وروى !! ؟

أصبح واضحاً لكل ذى لب أن الطعن في أبي هريرة مقصود لذاته ،
وفي سبيل توهين السنة وزعزعة ثقة الناس بروايتها . . . وكل هذا لا يستقيم
على منهج البحث ، ولن يتحقق شيء منه لمن أبغض الصحابة إشباعاً لميله
وهواه

لم يبق سبيل لإنكار الكاتب هذا الحديث على أبي هريرة ، أم أنه ينكره
لضخامة الشجرة ، أو لسير الراكب مائة عام في ظلها ؟ أم أنه أنكر عليه
كل هذا لأنه لم يعهد في حياته مثلها ؟ .

هل يريد الكاتب أن ينفي كل ما لم يتصوره عقله وتفكيره ؟ إن أراد
هذا وجب عليه أن ينفي كثيراً من المخترعات التي نسمع بها ولا نراها ،
أو ينفي كثيراً مما جاء في القرآن الكريم . بل عليه أن يترك جانباً عظيماً من
اللغة العربية ، ذلك لأن بعض ما جاء في السنة من ألفاظ وعبارات ، إنما
جاء على نسق وسنن ما حكاه القرآن الكريم من عبارات سبقت من باب
المجاز لا من باب الحقيقة ، تخاطب الإحساسات النفسية والنفوس البشرية
للتصور عظمة ما مثله القرآن الكريم من الثواب والعقاب . . لذلك
وجب علينا أن نصرّف الألفاظ والعبارات التي لا تطابق الحقيقة إلى المجاز ،
فللعدد معنى خاص لا يتناول غيره ، وقد أجمع المفسرون على أن بعض
ما ذكر من الأعداد في القرآن الكريم إنما جاء للتكثير لا للحصر ، وكذلك
ما جاء في السنة - في مثل هذا المقام - من العبارات الكثيرة التي لا تتناول
حقيقة العدد . وهنا إنما ورد للتكثير وبيان إتساع ذلك الظل الذي أعده الله
تعالى للمؤمنين . فمن الخطأ أن يجعل المؤلف الحقيقة والواقع ميزاناً لتلك
الألفاظ التي وردت من باب المجاز ، لأنه في ذلك سيجانب القواعد
المسلمة في اللغة ، ويقع معها في أخطاء فادحة ، لا يقره عليها أحد ، ويلزم
من هذا عدم فائدة الاستعارات والكنائيات ، والمجازات العقلية ، التي

تشكل جانباً عظيماً في تراثنا الأدبي : ما دام المؤلف سيصرف كل لفظ إلى حقيقته !! !

ثم إن العلم الحديث يرجح أن لفظ هذا الخبر من باب الحقيقة لا من باب المجاز ، فإذا عرفنا أن سرعة الضوء (٣٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة ألف كيلو متراً في الثانية ، وأن ضوء كثير من الكواكب والنجوم يستغرق وصوله إلينا ساعات ضوئية ، ومنها ما يستغرق أياماً بل عشرات السنين الضوئية . . . وإذا تذكرنا إلى جانب هذا قوله تعالى : « .. وجنة عرضها كعرض السماء والأرض أعدت للذين آمنوا بالله ورسوله ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم » (١) .

وقوله صلى الله عليه وسلم في وصف الجنة : « فيها ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر » (٢) إذا تذكرنا كل هذا - أدركنا أنه ليس في هذا الحديث ما يثير العجب العجيب ، ولا ما يستدعي الإنكار على راويه : بل نزداد إيماناً بصحة هذا الخبر الذي أيده النقل والعقل والمقاييس العلمية . . .

ولن أطيل في هذا مع أبي رية ، بل أترك للدكتور طه حسين أن يبين رأيه في بعض ما ذكره المؤلف في كتابه ، علماً بأن كلمة الدكتور طه حسين كلمة ثناء على المؤلف وعلى كتابه ، وقد نشر المؤلف بعض هذه الكلمة - بعد أن رفع منها سقطاته التي أخذها عليه الدكتور طه حسين - في كراسة صغيرة كشهادة قيمة في كتابه (٣) !! !

(١) الحديد : ٢١ .

(٢) صحيح مسلم ، ص ٢١٧٥ ، ج ٤ ، حديث ٥ . أخرجه عن سهل بن سعد الساعدي .

(٣) لقد ثارت ضجة علمية حول كتاب (أضواء على السنة المحمدية) لأبي رية ، لما فيه

من انحراف عن الصواب ، ومخالفة للعلم وطعون في بعض الصحابة والتابعين ، واستخفاف بالمذونات الحديثية ، وأخطاء علمية واضحة تخالف الواقع التاريخي ، وما ذكره الدكتور طه حسين من مأخذ عليه لا يساوي عشر ما ورد فيه ، إلى جانب التحريف في بعض النصوص ، وعزو بعض الأقوال إلى غير أصحابها . وقد ذكرت بعض ذلك في مواضعه ، كما بينت الكتب التي صدرت رداً على الكتاب المذكور .

ومن العجيب أن ينشر هذا الخطل في القول ، وينتقل إلى مختلف الطبقات على ما فيه من =

فبعد أن تكلم الدكتور عن الكتاب وموضوعه وجهود مؤلفه قال (١) :
(وهذا كله سجله المؤلف في كتابه ولكنه لم يبتكره من عند نفسه وإنما
هو شيء كان المتقنون من علماء المسلمين يقولونه ويذيعونه في كتبهم كما
فعل ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهما . .

ولكن المؤلف مع ذلك قد أسرف على نفسه في بعض المواطن ،
ولست أريد أن أذكر هذه المواطن كلها تجنباً للإسراف في الإطالة ،
وإنما أكتفي بضرب الأمثال : ففيها مثلاً هذه المؤامرة التي دبّر فيها مقتل عمر
ابن الخطاب رحمه الله ، وشارك فيها كعب الأبحار وهو يهودي أسلم أيام
عمر ، والرواية محدثوننا بأن كعباً هذا أنبأ عمر بأنه مقتول في ثلاث ليال ،
فلما سأله عمر عن ذلك زعم أنه يجده في التوراة ، فدهش عمر لأن اسمه
يذكر في التوراة ولكن كعباً أنبأه بأنه لا يجد اسمه في التوراة وإنما يجد صفته .
ثم غدا عليه في اليوم الثاني لهذا الحديث فقال له : بقى يومان . ثم غدا
عليه في اليوم الثالث فقال له : مضى يومان وبقى يوم وإنك مقتول من غد ،
فلما كان الغد في صلاة الصبح أقبل ذلك العبد الأعمى فطعنه وهو يسوى
الصفوف للصلاة ، والمؤلف يؤكد أن عمر إنما قتل نتيجة لمؤامرة دبرها
الهرمزان وشارك فيها كعب ، ويؤكد أن هذه المؤامرة ثابتة لا يشك فيها إلا
الجهلاء .

وأريد أن أؤكد أنا للمؤلف أنني أنا أحد هؤلاء الجهلاء ، لأنني أشك في

== أخطاء فادحة ، وطعون صريحة ، مما يدخل الشك في نفوس الذين لم يؤتوا نصيباً كافياً من
الإطلاع على هذا العلم العظيم الواسع .

فقد نشرت مجلة (روز اليوسف) في عددها ١٧٢٢ - السنة السادسة والثلاثون - (يوم
الاثنين ١٢ يونيو سنة ١٩٦١) مناقشة لأبي رية مع أحد محرريها ، تحت عنوان (العقل
والدين) . تدور تلك المناقشة حول ما جاء في كتاب أبي رية والأحاديث النبوية ، وقد طعن
في السنة على الملاء وفي كتب الصحاح ، وفي تدوين السنة ، فأعطى صورة مشوهة لتاريخ السنة
ورجالها ، وهاجم أبا هريرة ، وأقل ما قاله فيه : إنه هو الذي أفسد الحديث ، وإنه لم تكن له
أية مكانة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الأربعة ، وادعى أن بعض الأحاديث
تتناهى مع العقل والقرآن والعلم ، وشهد الله أني لولا الإطالة ، لأثبت كلمته ، وبينت فريته .
(١) جريدة الجمهورية ، عدد الثلاثاء ، ٢٥ نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩٥٨ ،
تحت عنوان : أضواء على السنة المحمدية .

هذه المؤامرة أشد الشك وأقواه ، ولا أراها إلا وهمماً ، فقد قتل ذلك العبد المشؤم نفسه قبل أن يسئل ، وتعجل عبيد الله بن عمر فقتل الهرمزان دون أن يسئل ، وعاش كعب الأحبار هذا سبعة أعوام أو ثمانية دون أن يسأله أحد أو يتهمه أحد بالاشراك في هذه المؤامرة ، وكان كثيراً ما يدخل على عثمان ، ثم ترك المدينة وذهب إلى حمص فأقام فيها حتى مات سنة اثنتين وثلاثين للهجرة فن أبن استطاع المؤلف أن يؤكد وقوع هذه المؤامرة أولاً ، ومشاركة كعب فيها ثانياً ، مع أن المسلمين قد غضبوا حين تعجل عبيد الله ابن عمر حين قتل الهرمزان جهلاً عليه ، ولم يقدمه إلى الخليفة ولم يتم عليه البيعة لأنه شارك من قريب أو من بعيد في قتل أبيه .

وقد ألح جماعة من المسلمين من أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام على عثمان أن يقيم الحد على عبيد الله لأنه قتل مسلماً دون أن يقاضيه إلى الإمام ، ودون أن يثبت عليه قتل عمر بالبيعة . فعفا عنه عثمان مخافة أن يقول الناس : قتل عمر أمس ويقتل ابنه اليوم .

وعدّ الثائرون على عثمان هذا العفو إحدى أغلاطه ، وكان على حين تولى الخلافة مزماً معاً معاقبة عبيد الله على فعلته تلك ، ولكنه هرب من عليّ ولجأ إلى معاوية ، فعاش في ظله ، وقُتل في موقعة صفين . ولم يسأل عثمان كعباً عن شيء . ولم يتهمه أحد بشيء وقد ذهب من المدينة إلى الشام ومعاوية أمير عليها فعاش فيها حتى مات فلم يسأله معاوية عن شيء ، فمن أين يأتي هذا التأكيد الذي ألح فيه المؤلف حتى لعن كعباً ولم يكن له ذلك فالمعروف من أمر كعب أنه أسلم ، والمعروف كذلك أن لعن المسلمين غير جائز .

ومثل آخر في الصفحة ١٥٤ حين زعم أن أبا هريرة رحمه الله لم يصاحب النبي محبة له أو طلباً لما عنده من الدين والهدى ، وإنما صاحبه على ملء بطنه ، كان مسكيناً وكان النبي صلى الله عليه وسلم يطعمه . والمؤلف يروى لإثبات ذلك حديثاً رواه أحمد بن حنبل ورواه البخاري ولكن مسلماً نفسه روى هذا الحديث نفسه عن أبي هريرة ونص الحديث عند مسلم أصرح وأوضح من نصه عند البخاري وابن حنبل . فقد كان

أبو هريرة يقول فيما روى مسلم أنه كان يخدم النبي على ملء بطنه ، و فرق بين من يقول إنه كان يخدم ومن يقول إنه كان يصاحب ، وحسن الظن في هذه المواطن شر من سوءه ، وما أظن أبا هريرة أقبل من اليمن مع من أقبل منها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، لا ليؤمن به ولا ليأخذ عنه الدين بل ليملاً بطنه عنده .

هذا إسراف في التأويل وفي إساءة الظن .

والمؤلف شديد على أبي هريرة شدة أخشى أن يكون قد أسرف فيها شيئاً . فنحن نسلّم أن أبا هريرة كان كثير الحديث عن النبي ، وأن عمر شدّد عليه في ذلك ، وأن بعض أصحاب النبي أنكروا بعض حديثه ، وأنه أخذ كثيراً عن كعب الأحبار ، وكان المؤلف يستطيع أن يسجل هذا كله تسجيلاً موضوعياً كما يقال ، دون أن يقحم فيه غيظاً أو موجدة ، فهو لا يكتب قصة ولا يكتب أدباً فيظهر شخصيته بما ركب فيها من الغضب والغضب والموجدة ، وإنما يكتب علماً يتصل بالدين ، وأخص مزايا العلماء ولا سيما في هذا العصر أنهم ينسبون أنفسهم حين يكتبون العلم أنهم يبحثون ويقررون بعقولهم لا بعواطفهم .

فن الظلم لأبي هريرة أن يقال إنه لم يصاحب النبي إلا ليأكل من طعامه والذي نعلمه أنه أسلم وصلى مع النبي وسمع منه بعض أحاديثه ، فليقل فيه المؤلف أنه لم يصاحب النبي إلا ثلاث سنين ، وقد روى من الحديث أكثر مما روى المهاجرون الذين صحبوا النبي بمكة والمدينة ، وأكثر من الأنصار الذين صاحبوا النبي منذ هاجر إلى المدينة حتى آثره الله بجواره ، وهذا يكفي للحفاظ والاحتياط بإزاء ما يروى عنه من الحديث .

وأخرى أريد أن أثبتها هنا وهي أن المؤلف يقول في حديثه الطويل عن أبي هريرة أنه لحرصه على الأكل ورغبته في الطيبات كان يأكل عند معاوية ويصلى مع عليّ ويقول : إن الأكل مع معاوية أدمم أو بعبارة أدق إن المضرة عند معاوية أدمم - والمضرة لون من الحلوى - وإن الصلاة مع علي أفضل .

وأريد أن أعرف كيف كان يجتمع لأبي هريرة أن يأكل عند معاوية ، ويصلى مع علي ، وقد كان أحدهما في العراق والآخر في الشام ، أو أحدهما في المدينة والآخر في الشام إلا أن يكون قد فعل ذلك أثناء الحرب في صيفين ، وما أحسبه كان يسلم لو فعله أثناء الحرب ، إذن لاتهمه أحد الفرقيين بالنفاق والتجسس . وإنما هذا كلام قيل في بعض الكتب وكان يجب على الأستاذ المؤلف أن يتحقق منه قبل أن يثبته .

فهذا أيسر ما يجب على العلماء .

وبعد .. فالمؤلف يطيل في تأكيد ما اتفقت عليه جماعة المسلمين من أن الأحاديث التي يرويها الأفراد والآحاد كما يقول المحدثون لا تفيد القطع وإنما تفيد الظن وحده ومن أجل ذلك لا يستدل المسلمون بهذه الأحاديث على أصول الدين وعقائده وإنما يستدلون بها أحياناً على الأحكام الفرعية في الفقه ، وعلى فضائل الأعمال ويستعان بها على الترغيب في الخير والتخويف من الشر . وكل الأحاديث التي اعتمد عليها المؤلف في المواضع التي ضربنا لها الأمثال إنما هي أحاديث رواها الأفراد والآحاد فينبى لا تفيد قطعاً ولا يقيناً ، فما باله يرغب عن الإفراط في الثقة بهذه الأحاديث ، ثم يستدل بها هو ليتهم الناس بأشياء لا سبيل له إلى إثباتها .

وملاحظة أخيرة أختتم بها هذا الحديث الذي أراه على طوله موجزاً . وهي أن المؤلف قد أخذ في كتابه وهو مؤمن فيما يظهر بأنه لن يظفر برضا الناس عنه ولن يظفر برضا فريق من رجال الدين خاصة ، فعرض بهم أحياناً ، واشتد عليهم أحياناً أخرى . ووصفهم بالجمود حيناً وبالتقليد حيناً ، وبالخشوية أحياناً ، فأغرى هؤلاء الناس بنفسه وسلطهم على كتابه ، وخیل إليهم أنه يبغضهم ، ولا يراهم أهلاً للبحث القيم . والمحاولة لاستكشاف حقائق العلم ، ولو أنه صبر حتى يخرج كتابه ويقراه الناس ، ويسمع رأيهم فيه ونقدهم له لكان هذا الصبر خيراً له وأبقى عليه .

ويثنى على جهوده بكلمات معدودة ثم يقول : ولا بأس عليه من هذه

الهنات (١) التي أشرت إلى بعضها ، فالذين يبرؤون من النقص والتقصير
أو الهفوات أحياناً لا يكادون يوجدون وصدق بشار حين قال :
إذا أنت لم تشرب مراراً على القذى ظمئت وأى الناس تصفو مشاربـه
طه حسين



وأختتم هذا البحث بكلمة لابن خزيمة (٢) يدافع فيها عن أبي هريرة
ويبين أصناف الطاعنين فيه . فتظهر من خلالها منزلة أبي هريرة ومكانته ،
وفى هذا مسك الختام .

قال ابن خزيمة :

(وإنما يتكلم في أبي هريرة ، لدفع أخباره ، من قد أعمى الله قلوبهم ،
فلا يفهمون معاني الأخبار :

❖ **إما معطل جهمي** ، يسمع أخباره التي يرونها خلاف مذهبهم -
الذي هو كفر - فيشتمون أبا هريرة ، ويرمونهم بما الله تعالى قد نزهه
عنه تمويهاً على الرعاء والسفل : أن أخباره لا تثبت بها الحجة ؟

❖ **وإما خارجي** ، يرى السيف على أمة محمد صلى الله عليه وسلم ،
ولا يرى طاعة خليفة ولا إمام ، إذا سمع أخبار أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم : خلاف مذهبهم الذي هو ضلال . لم يجد حيلة في
دفع أخباره بحجة ؛ كان مفزعه الواقعة في أبي هريرة ! .

(١) أو بعد هذه الهنات لا بأس عليه !! ؟ .

لقد أراد الدكتور طه حسين أن يضمم الجروح التي أحدثتها بعض سهام نقده ، ويكفكف
من دموع أبي رية ، ويخفف من آلامه ، بعد أن أصابه في صميم فؤاده ، وبين خطاه في
لب موضوعه ، بل في مخ عظمه ، لقد أراد أن يمسح على رأسه بشيء من أدبه الرقيق اللطيف
كعادته ، ولكن أفي يكون هذا ؟؟ وأي شيء يجديه وقد كثرت الطعنات ، ونزفت الدماء !! ؟ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمى (٢٢٣ - ٥٣١١) ، أحد مشايخ
شيوخ الحاكم . كان إمام نيسابور في عصره ، جمع بين الفقه والاجتهاد ، عالم بالحديث ،
رحل إلى بلاد كثيرة منها : العراق والشام والجزيرة ومصر ، لقبه السبكي بإمام الأئمة ،
له مصنفات كثيرة تربو على (١٤٠) : طبقات السبكي : ١٣٠/٢ .

✽ أو قدرى : اعتزل الإسلام وأهله ، وكفّر أهل الإسلام الذين يتبعون الأقدار الماضية ، التي قدرها الله تعالى وقضاها قبل كسب العباد لها ، إذا نظر إلى أخبار أبي هريرة ، التي قدرها عن النبي صلى الله عليه وسلم في إثبات القدر ، لم يجد بحجة تؤيد (١) صحة مقالته التي هي كفر وشرك ، كانت حجته (عند نفسه) (٢) : أن أخبار أبي هريرة لا يجوز الاحتجاج بها !

✽ أو جاهل ، يتعاطى الفقه ويطلبه من غير مظانه ، إذا سمع أخبار أبي هريرة فيما يخالف مذهب من قد اجتبي مذهبه واختاره (٣) ، تقليدًا بلا حجة ولا برهان — تكلم (٤) في أبي هريرة ، ودفع أخباره التي تخالف مذهبه ، ويحتج بأخباره عن مخالفه ، إذا كانت أخباره موافقة لمذهبه !
وقد أنكر بعض هذه الفرق على أبي هريرة أخباراً لم يفهموا معناها !
أنا ذكركم بعضها بمشيئة الله عز وجل . . . (٥) .



(١) في الأصل (يريد) وما أثبتناه أصوب .

(٢) هكذا في الأصل .

(٣) في الأصل (أخباره) ، وما أثبتناه أكثر مناسبة للمعنى .

(٤) في الأصل (كلم) . وما أثبتناه أصوب .

(٥) مستدرك الحاكم : ٥١٣/٣ .

خاتمة

بعد هذا العرض لحياة أبي هريرة ، عرفنا أنه من أسرة عربية يمنية ، أسلم قديماً في اليمن على يد الطفيل بن عمرو ، وكان يتتبع أخبار المسلمين ، ويطمئن عنهم ، ثم هاجر ليالي فتح خيبر ، ولازم الرسول صلى الله عليه وسلم وخدمه ، وسعى ما بوسعه لإرضاء الله ورسوله ، وتخلق بأخلاق النبي الكريم ، وعرف الرسول صلى الله عليه وسلم فيه الذكاء والنشاط ، فجعله عريف أهل الصفة ، وتمسك أبو هريرة بالسنة الطاهرة ، وكان شديداً في هذا ، لا يخشى في الله لومة لائم ، يحمل الناس على اتباعها بالحكمة والموعظة الحسنة ، لا يفرق بين أمير وحقير ، وغني وفقير ، ورأينا قوته في الحق في موقفه من مروان بن الحكم حين رأى في بيته ما يخالف السنة ، وحين تأخر مروان على الناس في صلاة الجمعة .

وعرفنا حرصه الشديد على طاعة الله ورسوله ، وخوفه من الزلل ، حتى إنه خاف على نفسه العنت - وهو شاب في مقتبل العمر ، لا يجد طولاً يتزوج - فسأل الرسول صلى الله عليه وسلم « هل أختصي » ؟ ، أراد أن يضحى بشهوته وبنفسه لإرضاء الله عز وجل . . . وعرفنا عبادته وورعه ، وكثرة صيامه وقيامه ، وزهده في الدنيا ، وأمره بالمعروف ، ونهيه عن المنكر .

وعرفنا نشأته العصامية المشرفة ، وصبره وتحمله الفاقة ، وهو في كل هذا الإنسان الأبى العفيف ، كريم النفس عزيزها ، لم تحفص الحاجة رأسه ، ولم تغمض منة الأغنياء عينه ، كان ضيف رسول الله والمسلمين ، زهد في الدنيا فأحبه الله تعالى ، واستغنى عما في أيدي الناس . فأحبه الناس ، وعرفنا حبه للرسول الكريم ، وبذله وفناؤه في خدمته ، وعرفنا عظيم سروره بالإسلام والقرآن وبمحمد صلى الله عليه وسلم .

ورأينا أبا هريرة حين أنعم الله عليه ، فكان أبا الفقراء والمساكين ،

طيباً كريماً ، مبسوط الكف ، فياض اليد ، حتى إنه كان أحياناً لا يبيت على مال يأتيه قبل أن يتصدق به . وكان يحب الكسب الطيب من عمله وجهده .

ثم عرفنا حقيقة ولايته البحرين لعمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وأدركنا أمانته وإخلاصه . وتجلى إباؤه وكرامة نفسه حين عرض عليه أمير المؤمنين الإمارة ثانية فأبى ، ثم عرفنا موقفه من فتنة عثمان رضى الله عنه . وكيف أبى أن ينقض بيعته في عنقه . فكان يوم الدار يدافع عن أمير المؤمنين مع أعيان الصحابة وأولادهم . ثم عرفنا حياده التام في عهد على رضى الله عنه ، واتبينا إلى أنه لم يشترك في تلك الفتن والخلافات .

وعرفنا أبا هريرة في إمارته على المدينة ، فكان الأمير المتواضع ، الذى لم ترفعه الإمارة عن إخوانه . ولم تنسه أنه مسئول عن رعيته ، فكان يخالطهم ، ويجالسهم ، مؤكداً للمسلمين زهده فيها وفى الدنيا ، حتى إنه كان يحمل حزمة الخطب على ظهره وهو أمير المدينة ، يشق طريقه بين الناس .

وعرفنا حبه الجهاد فى سبيل الله وحرصه عليه ، واتبينا إلى أنه شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أواخر غزوة خيبر ، كما شهد معه جميع الغزوات بعدها . وعرف فيه الرسول صلى الله عليه وسلم الجرأة ، فأرسله فى بعض البعثات والسرايا ، وبعد وفاته صلى الله عليه وسلم ، قاتل المرتدين ، وشهد وقعة اليرموك . وإلى جانب هذا رأينا فى أبى هريرة جانب المرح والمزاح اللطيف المستحب ، الذى يدخل السرور إلى نفوس إخوانه ، إلى جانب منزلته ووقاره ، وعرفنا فهمه لنفسية الأطفال ، وعطفه عليهم . ورعايتهم وإسعادهم . بمؤاكلتهم حيناً ، ومداعبتهم أحياناً .

ولمنا حسن أخلاقه ونبله . وبره بأمره ، وحث الناس على التخلق بالأخلاق الفاضلة الحميدة ، والعمل على التآخي والتعاون وصلة الأرحام . وتجلى لنا فى مرضه حبه للقاء الله عز وجل . وخشيته منه . وعرفنا من وصيته قبل وفاته . زيادة حرصه على التمسك بالسنة الطاهرة .

وأما الجانب العلمى من أبى هريرة فقد عرضنا ما يؤكد حرصه على طلب العلم . وتعلقه به ، وحبته لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم ،

وعرفنا وجوهاً مختلفة لتحمله الحديث عن الرسول الكريم فكان تارة يسأله ، وأخرى يراه ، وحيناً يعرف الرسول تطلعه إلى العلم فيحدثه ، وأحياناً يلازمه في حلقاته ومجالسه ، وأكدت لنا سيرته فناءه في خدمة الرسول صلى الله عليه وسلم من أجل حكمة يعلمه إياها ، وكان كل أمله أن يتعلم علماً لا ينساه أبداً ، ودعا بذلك ، وأسن الرسول صلى الله عليه وسلم على دعائه ، فحقق الله له ما تمنى ، وشهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرصه على الحديث .

ثم رأينا حرصه على تبليغ العلم ونشره ، فعقد لذلك حلقات الحديث في الحجاز ، والشام ، والعراق ، والبحرين . . وقد عرف الناس علمه وفضله ، وأمانته ومكانته ، فكثروا عليه ، ونهلوا من معينه ، فكان يحدثهم في بيته وفي مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان يقوم فيهم في أوقات عينها لهم يحدثهم ويفتيهم ، وكان لا يترك فرصة لتسنع لنشر العلم إلا أفاد منها ، ولم يبخل قط بتبليغ ما ينفع الناس في دينهم ودنياهم ، وكان يحضهم على طلب العلم ، كما أملى الحديث أحياناً على طلابه ، كما ملأه على همام بن منبه ، وبشير بن نهبك . .

وقد عرفنا إتقانه وضبطه ودقيق حفظه ، فلم نستغرب كثرة حديثه ، بعد أن عرفنا صحبته وملازمته للرسول صلى الله عليه وسلم ، وحرصه على طلب العلم ، وجرأته في سؤال الرسول صلى الله عليه وسلم عما لا يسأله غيره ، وقد شهد له الصحابة بذلك ، كما شهد كثير منهم بأنه سمع ما لم يسمعوا ، وإتقانه وسعة علمه وحفظه — حدث عنه بعض الصحابة كأبي أيوب الأنصاري ، وعبد الله بن عباس ، وأنس بن مالك وغيرهم .

وعرفنا أنه كان يحفظ علماً كثيراً نشر بعضه ، وهو ما يلزم الأمة في جميع أحوالها ، الخاصة والعامة ، وأمسك عن نشر بعضه الآخر ، وانتهينا إلى أن العلم الذي لم ينشره لم يكن مما يتعلق بالأحكام والآداب والأخلاق ، وإنما يتناول بعض أشراط الساعة ، وبعض ما سيقع للأمة من فتن ، وما يليها من أمراء السوء . وأكدنا أنه كان حريصاً حذراً لا يحدث

إلا بما يحتاج إليه الناس ، لأنه كان يخشى أن يضع السامعون ما يحدث به في غير مواضعه ، وعرفنا أن علمه الغزير ، وكثرة حديثه ، وسعة إطلاعه ، دعمها حفظه القوى ، وضبطه وإتقانه ومذاكرته ، وفصلنا أسباب ذلك الحفظ الخاصة بأبي هريرة .

وبينا أنه مع كثرة تحديده ونشره العلم كيف حرص على حفظ السنة وصيانتها من الكذب ، وكيف كان يحض الناس على التمسك بالسنة واحترامها وصيانتها عما يشوبها . ثم بينا أن سعة علم أبي هريرة جعلته مرجعاً للناس نيفاً وعشرين سنة ، يستفتونه فيفتيهم ، ويسألونه فيجيبهم ، وعرضنا نماذج من فتاواه ، وبيننا منزلة آرائه من آراء الصحابة وبعض الأئمة ، وأكدنا أنه كان يقتدى في فتاواه بالرسول صلى الله عليه وسلم ، ويحرص على تتبع حديثه وأحكامه وفتاواه .

وأما بالنسبة لقضاء أبي هريرة ، فإننا لم نعلم أنه ولي القضاء لأحد ، ومع هذا لا بد أنه نظر في بعض القضايا حين ولي البحرين وإمارة المدينة ، وعرضنا بعض ما يدل على أنه فصل في بعض القضايا .

ثم ذكرنا شيوخه ، ومن روى عنه ، فقد روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم الكثير الطيب ، كما روى عن كبار الصحابة ، وروى عنه نحو ثمانمائة رجل بين صاحب وتابع .

وذكرنا عدة ما روى عنه من الحديث ، في الكتب الستة ، وموطأ الإمام مالك ومسنده الإمام أحمد ، وبيننا أن أحاديثه ، تناولت معظم أبواب الفقه ، ثم عرضنا نماذج من مروياته ، مما أخرجه له الإمام مالك ، والإمام أحمد ، وأصحاب الكتب الستة ، وتوخينا في ذلك تناول عدة أبواب من تلك الكتب .

ثم ذكرت بعض من أثنى عليه قديماً وحديثاً ، فكان موضع الثقة ، والإجلال والاحترام والتقدير ، مما أكد لنا منزلته وفضله . وبعد هذا عرفنا أصح الطرق عن أبي هريرة .

وبعد هذا ناقشنا الشبهات ، التي أثيرت حوله ، وقروضنا جميعها بالحجج والبراهين العلمية ، وتبين لنا من خلال المناقشة افتراء أهل الأهواء ،

وتحاملهم السافر عليه ، محولين إضعاف مروياته : لأنه كان يروى ما يخالف أهواءهم .

وتبين لنا أيضاً أن بعض الباحثين ، لم يكونوا أمناء في نقلهم الأخبار ، فحرفوا بعضها ، واستشهدوا بالأخبار الضعيفة الواهية ، ونسبوا بعض ما قيل فيه إلى غير قائله ، وزادوا على بعض الأخبار ما ليس فيها - إمعاناً في الإساءة إلى أبي هريرة - لإضعاف ثقة أهل السنة به ، ورفض مروياته .

وصححنا ما وقع من خطأ لبعض الباحثين في فهم بعض ما روى عنه ، وبيننا وجه الحق ، وظهر لنا أن جميع ما دار بينه وبين الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين لا يعدو باب المناقشة العلمية ، والاستيثاق للحديث ، حرصاً منهم جميعاً على حفظه ، وتبين لنا إقرار الصحابة له بحفظه وضبطه وإتقانه ، كما تأكد لنا أنه لم يفهم أحد - من المنصفين - مما دار بينه وبين الصحابة طعناً في أبي هريرة أو غيره . بل ازددنا إيماناً براوية الإسلام ، ووقفنا على حقيقة تاريخية علمية ، حاول بعض أعداء الإسلام ، وبعض أهل الأهواء إخفاءها وتشويهها ، ولكن الله أبى إلا أن يظهر الحق واضحاً جلياً ، يؤكد أن أبا هريرة أكثر الصحابة حفظاً ، ومن أحسنهم فضلاً وأخلاقاً ، وقد حفظ على المسلمين دينهم : بحفظه وضبطه وإتقانه ، فبقى أحد أعلام الصحابة الرواة ، الذين ساهموا في حفظ الشريعة الحنيفية ونشرها ، وخلد التاريخ ذكره في مصاف العلماء العظام ، رضی الله عنه وأرضاه .



تم الكتاب بعون الله وتوفيقه ، فله الحمد في الابتداء والانتهاء .
وصلی الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . والحمد لله رب العالمين .

محمد عجاج الخطيب

أهم المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - ابن حزم : للأستاذ محمد أبو زهرة ، طبع مصر .
- ٣ - أبو هريرة : لعبد الحسين شرف الدين العاملي . الطبعة الأولى - صيدا .
- ٤ - الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة : لبدر الدين الزركشي . بتحقيق محمد سعيد الأفغاني - طبع دمشق ، المجمع العلمي .
- ٥ - أخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث ، لابن الجوزي طبع مصر ، سنة ١٣٢٢ هـ .
- ٦ - الأدب المفرد : لمحمد بن إسماعيل البخاري ، استوفى تخريج أحاديثه محب الدين الخطيب . المطبعة السلفية بالقاهرة ، سنة ١٣٧٩ هـ .
- ٧ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب : لأبي عمرو يوسف بن عبد البر ، بتحقيق علي محمد البجاوي ، طبع بمطبعة نهضة مصر - بالقاهرة .
- ٨ - أسد الغابة في معرفة الصحابة : لعز الدين أبي الحسن بن الأثير الجزري ، طبع القاهرة سنة ١٢٨٦ هـ .
- ٩ - الإصابة في تمييز الصحابة : لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني طبع مصر ، سنة ١٣٢٣ هـ .
- ١٠ - أصول التشريع الإسلامي : لفضيلة الأستاذ علي حسب الله ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بالقاهرة ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م .
- ١١ - أضواء على التاريخ الإسلامي : لفتحى عثمان ، طبع دار الجهاد ، سنة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م .
- ١٢ - أضواء على السنة المحمدية * : لمحمود أبو رية ، طبع دار التأليف بمصر ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .
- ١٣ - أعلام الموقعين عن رب العالمين : لشمس الدين محمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- ١٤ - الأعلام : لخبر الدين الزركلي ، الطبعة الثانية ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- ١٥ - الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ : لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي ، طبع دمشق ١٣٤٩ هـ .
- ١٦ - أقدم تدوين في الحديث النبوي : (صحيفة همام بن عنبه) للدكتور محمد حميد الله ، طبع المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م .
- ١٧ - الأ-وال : للقاسم بن سلام ، طبع مصر سنة ١٣٥٣ هـ .
- ١٨ - البارع الفصيح في شرح الجامع الصحيح : لأبي البقاء محمد بن خلف الأحمدي ، مخطوط دار الكتب المصرية .

(*) رجعنا إليه للرد على ما جاء فيه من شبهات .

- ١٩ - البداية والنهاية : لأبى الفداء عماد الدين إسماعيل (ابن كثير) ، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م .
- ٢٠ - تأويل مختلف الحديث : لعبد الله بن مسلم (ابن قتيبة الدينورى) ، مطبعة كردستان العلمية بمصر ، سنة ١٣٢٦ هـ .
- ٢١ - تاريخ الإسلام : للدكتور حسن إبراهيم حسن ، مطبعة لجنة البيان العربى بالقاهرة الطبعة الرابعة ، سنة ١٩٥٧ م .
- ٢٢ - تاريخ الإسلام : للمحافظ شمس الدين الذهبى ، مكتبة القدسى بالقاهرة ، سنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٧ م .
- ٢٣ - تاريخ الأمم والملوك : لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى ، طبع مصر ١٣٥٧-١٩٣٩ م
- ٢٤ - تاريخ بغداد : لأبى بكر أحمد بن على (الخطيب البغدادى) طبع مصر : ١٣٤٩-١٩٣١ م
- ٢٥ - تاريخ جرجان : لأبى القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمى ، طبع الهند .
- ٢٦ - تاريخ دمشق : لعلى بن الحسن هبة الله (ابن عساكر) ، مخطوط دار الكتب المصرية ، النسخة التيمورية ، المجلد (٣٧ و ٤٧) تحت الرقم (تاريخ تيمورية : ١٠٤١) .
- ٢٧ - التاريخ الكبير : وهو (تهذيب تاريخ ابن عساكر) لعبد القادر بدران ، طبع دمشق ، مطبعة روضة الشام ، ١٣٢٩ هـ .
- ٢٨ - تدريب الراوى : لجلال الدين السيوطى ، بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، مكتبة القاهرة بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م .
- ٢٩ - تذكرة الحفاظ : لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد الذهبى ، طبع الهند ١٣٣٣ هـ .
- ٣٠ - مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل : لعبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى ، طبع الهند ، سنة ١٩٥٢ م .
- ٣١ - تهذيب التهذيب : لشهاب الدين أحمد بن على (ابن حجر) العسقلانى ، الطبعة الأولى بالهند ، حيدر آباد ، سنة ١٣٢٥ هـ .
- ٣٢ - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار : لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسنى الصنعافى ، بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، مكتبة الخانجى بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٦٦ هـ .
- ٣٣ - تيسير الوصول : لعبد الرحمن (ابن الديبع) الشيبانى ، طبع مصطفى الحلبي ، ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٤ م .
- ٣٤ - جامع بيان العلم وفضله : لأبى عمر يوسف بن عبد البر ، مصر ، إدارة المطبعة المتيرية .
- ٣٥ - الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع : للخطيب البغدادى . مخطوط - دار الكتب المصرية .
- ٣٦ - الجرح والتعديل : لعبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى ، طبع الهند ، سنة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .
- ٣٧ - الجمع بين رجال الصحيحين : لمحمد بن طاهر المقدسى ، طبع الهند ، سنة ١٣٢٣ هـ .
- ٣٨ - جمهرة أنساب العرب : لأبى محمد على بن سعيد بن حزم الأندلسى بتحقيق البنى بروفنسال . دار المعارف بمصر .
- ٣٩ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : لأبى نعيم الأصبهاني ، طبع مصر سنة ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م
- ٤٠ - ذخائر الموازيث : للشيخ عبد الغنى النابلسى ، طبع مصر ، سنة ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٤ م .

- ٤١ - رسالة أبي داود إلى أهل مكة : لأبي داود السجستاني ، بتحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري .
- ٤٢ - روضة العقلاء ونزهة الفضلاء : للحافظ أبي حاتم البستي . طبع مصر سنة ١٣٢٨ هـ .
- ٤٣ - الرد على الجهمية (رد الدارمي على بشر المريسي) : لعثمان بن سعيد الدارمي ، مطبعة أنصار السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٥٨ هـ .
- ٤٤ - الرسالة : للإمام محمد بن إدريس الشافعي بتحقيق أحمد محمد شاكر ، الطبعة الأولى ١٣٥٨ هـ - ١٩٤٠ م ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- ٤٥ - الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم : لمحمد بن إبراهيم الوزير اثباتي ، المطبعة المتيرية بمصر .
- ٤٦ - الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة : ليحيى العامري اثيني ، طبع الهند ، سنة ١٣٠٣ هـ .
- ٤٧ - سنن ابن ماجه : لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني ، بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، طبع مصر .
- ٤٨ - سنن أبي داود : للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، طبع مصر سنة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م مصطفى البابي الحلبي .
- ٤٩ - سنن الترمذي : لأبي عيسى محمد عيسى بن سورة الترمذي ، بتحقيق وشرح العلامة أحمد محمد شاكر . طبعة البابي الحلبي ، الطبعة الأولى سنة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .
- ٥٠ - سنن النسائي : بحاشية السندي لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، المطبعة الميمنية ، سنة ١٣١٢ هـ .
- ٥١ - السنن الكبرى : لأحمد بن الحسين البيهقي ، طبع الهند - حيدر آباد .
- ٥٢ - السنة قبل التدوين : لمحمد عجاج الخطيب ، مكتبة وهبة مصر ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .
- ٥٣ - السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي : للدكتور مصطفى السباعي ، دار العروبة بالقاهرة ، سنة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .
- ٥٤ - سير أعلام النبلاء : لشمس الدين الذهبي ، الجزء (١ و ٢ و ٣) ، طبع دار المعارف بالقاهرة ، وبقية الأجزاء مخطوطة في دار الكتب المصرية .
- ٥٥ - سيرة النبي صلى الله عليه وسلم : لعبد الملك بن هشام بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية بالقاهرة ، سنة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .
- ٥٦ - شذرات الذهب : لابن العماد الحنبلي ، طبع القدسي بالقاهرة ، سنة ١٣٥٠ هـ .
- ٥٧ - شرح الأربعين النووية : ليحيى بن شرف الدين النووي ، الطبعة الثانية شركة الشمري بمصر
- ٥٨ - شرح مسلم الثبوت : (فواتح الرحموت) لعبد العلي محمد الكنوي ، طبع الهند .
- ٥٩ - شرح نهج البلاغة : لعز الدين أبي حامد الشمير بابن أبي الحديد بتحقيق نور الدين شرف الدين ، والشيخ محمد خليل الزين . بيروت - دار الفكر .
- ٦٠ - شرف أصحاب الحديث : للخطيب البغدادي ، مخطوط دار الكتب المصرية .
- ٦١ - شروط الأئمة الستة : للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي . طبع مصر ، مكتبة القدسي ، سنة ١٣٥٧ هـ .

- ٦٢ - شروط الأئمة الخمسة : للحافظ أبى بكر محمد بن موسى الحازمى ، طبع مكتبة القدسى سنة ١٣٥٧ هـ .
- ٦٣ - صحيح البخارى : بحاشية السندي لمحمد بن إسماعيل البخارى ، طبع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .
- ٦٤ - صحيح ابن حبان : لأبى حاتم محمد بن حبان البستي ، طبع دار المعارف سنة ١٩٥٢ .
- ٦٥ - صحيح مسلم : بتحقيق محمد مؤاد عبد الباقي ، طبع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .
- ٦٦ - صحيح مسلم بشرح النووي : للإمام يحيى بن شرف الدين النووي ، المطبعة المصرية بالقاهرة ، سنة ١٣٤٩ هـ .
- ٦٧ - ضحى الإسلام : لأحمد أمين ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة الطبعة الخامسة سنة ١٩٥٦ م .
- ٦٨ - الطبقات الكبرى : لمحمد بن سعد كاتب الواقدي ، مطبعة بريل بليدن ، سنة ١٣٢٢ هـ .
- ٦٩ - العقد الفريد : لأحمد بن محمد بن عبد ربه بتحقيق محمد سعيد العريان ، الطبعة الثانية مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م .
- ٧٠ - العلم الشامخ في إظهار الحق على الآباء والمشايخ : لصالح بن مهدي ، طبع مصر سنة ١٣٢٨ هـ .
- ٧١ - العواصم من القواصم : لأبى بكر بن العربى بتحقيق محب الدين الخطيب ، المطبعة السلفية بالقاهرة ، سنة ١٣٧١ هـ .
- ٧٢ - فتح البارى لشهاب الدين (ابن حجر) العسقلانى : مطبعة مصطفى البابى الحلبي بالقاهرة ، سنة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م .
- ٧٣ - الفصل في الملل والأهواء والنحل : لابن حزم .
- ٧٤ - قبول الأخبار ومعرفة الرجال : لأبى القاسم عبد الله بن أحمد البلخي . مصور - دار الكتب المصرية .
- ٧٥ - الكامل في التاريخ : لعلى بن محمد عز الدين (ابن الأثير) الجزرى . المطبعة المنيرية بالقاهرة ، سنة ١٣٤٨ هـ .
- ٧٦ - كتاب العلم : لعبد الغنى بن عبد الواحد المقدسى . مخطوط ، المكتبة الظاهرية بدمشق .
- ٧٧ - الكفاية في علم الرواية : للخطيب البغدادي ، طبع همد ، سنة ١٣٥٧ هـ .
- ٧٨ - لسان العرب : لأبى الفضل محمد بن سكرم المعروف بابن منظور الإفريقي ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٠٢ هـ .
- ٧٩ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : لنور الدين الهيثي ، طبع القدسى بالقاهرة ، سنة ١٣٥٣ هـ .
- ٨٠ - المحدث الفاصل بين الراوى والواعى : للحسن بن عبد الرحمن الراهمرمزي ، مصور دار الكتب المصرية .
- ٨١ - مختصر كتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول : لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل (أبو شامة) ، طبع مصر ضمن مجموعة ، سنة ١٣٢٨ هـ .
- ٨٢ - المستدرک على الصحيحين : لأبى عبد الله (الحاكم) النيسابورى ، طبع حيدر آباد : سنة ١٣٤١ هـ .

- ٨٣ - مسند الإمام أحمد : للإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، بتحقيق العلامة أحمد محمد شاكر ،
طبع دار المعارف بالقاهرة .
- ٨٤ - مسند إسحاق بن راهويه : مخطوط دار الكتب المصرية تحت الرقم (٢٥٢٢ حديث) .
- ٨٥ - معجم قبائل العرب القديمة والحديثة : للأستاذ عمر رضا كحالة ، المطبعة الهاشمية
بدمشق ، سنة ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م .
- ٨٦ - مقدمة التمهيد : لأبي عمر يوسف بن عبد البر ، مخطوط ، مصورة معهد المخطوطات
بالجامعة العربية .
- ٨٧ - المنتقى من منهاج الاعتدال : لتق الدين أحمد بن تيمية . اختصره الذهبي من منهاج
السنة بتحقيق محب الدين الخطيب ، المطبعة السلفية بالقاهرة ، سنة ١٣٧٤هـ .
- ٨٨ - الموطن : للإمام مالك بن أنس ، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، طبع مصر . عيسى
الخلبي ، سنة ١٣٧٠هـ .
- ٨٩ - الموافقات في أصول الشريعة : لأبي إسحاق الشاطبي بشرح الشيخ عبد الله دراز ،
المكتبة التجارية بالقاهرة .
- ٩٠ - ميزان الاعتدال : للحفاظ شمس الدين الذهبي ، مطبعة السعادة بالقاهرة . الطبعة
الأولى ، سنة ١٣٢٥هـ .
- ٩١ - نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب : لأبي العباس أحمد القلقشندي ، تحقيق
إبراهيم الأبياري ، الطبعة الأولى بالقاهرة ، سنة ١٩٥٩م .
- ٩٢ - نور اليقين : لمحمد الخضري بك ، طبع دار الأدب العربي بالقاهرة ، الطبعة الثانية عشرة
سنة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .

